

**Humanities and Educational
Sciences Journal**

ISSN: 2617-5908 (print)



**مجلة العلوم التربوية
والدراسات الإنسانية**

ISSN: 2709-0302 (online)

**العوامل المؤدية للطلاق في الأسر منخفضة الدخل ودور
المنظمات غير الربحية في التخفيف من آثاره الاجتماعية
"دراسة مطبقة على أسر جمعية بنيان في مدينة الرياض"**

<https://doi.org/10.55074/hesj.vi56.1937>

هياء علي المزيد

**أستاذ الخدمة الاجتماعية المشارك بقسم الخدمة الاجتماعية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، الرياض**

تاريخ قبوله للنشر 29/6/2026

<http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index>

(*) تاريخ تسليم البحث 5/4/2026

(*) موقع المجلة:

العوامل المؤدية للطلاق في الأسر منخفضة الدخل ودور المنظمات غير الربحية في التخفيف من آثاره الاجتماعية "دراسة مطبقة على أسر جمعية بنیان في مدينة الرياض"

هياء علي المزيد

أستاذ الخدمة الاجتماعية المشارك بقسم الخدمة الاجتماعية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، الرياض

المخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤدية إلى الطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية، والكشف عن الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية المترتبة عليه، إضافة إلى تحديد دور المنظمات غير الربحية في التخفيف من آثاره، واعتمدت المنهج الوصفي المسحي باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة العمدية وبلغ عدد مفردات الدراسة 100 مفردة، كما تم توظيف المنهج الكمي في جمع البيانات وتحليلها إحصائياً، وتكونت عينة الدراسة من المطلقات من الأسر منخفضة الدخل المستفيدات من خدمات المنظمات غير الربحية.

وأظهرت النتائج أن الطلاق في الأسر منخفضة الدخل يرتبط بصورة كبيرة بالضغوط الاقتصادية وضعف دخل الأسرة والأعباء المالية إلى جانب عدد من العوامل الاجتماعية مثل: ضعف الحوار واختلاف الشخصيات وتدخل الأقارب، فضلاً عن عوامل نفسية تمثلت في حدة الانفعال، وكثرة الضغوط النفسية، والعناد بين الزوجين، كما بينت النتائج أن السنوات الأولى من الزواج تعد الأكثر عرضة للطلاق.

وأوضحت الدراسة أن للطلاق آثاراً اقتصادية واجتماعية ونفسية متعددة، كان أبرزها زيادة الأعباء المالية على المرأة المطلقة، وأثر نظرة المجتمع السلبية على المطلقة، إضافة إلى تأثر الأبناء نفسياً وفقدانهم الشعور بالأمن والاستقرار الأسري، وأن دور المنظمات غير الربحية جاء بدرجة متوسطة، حيث تركزت جهودها في الدعم المادي والاستشارات الأسرية، مع وجود قصور في البرامج المتخصصة الموجهة للأبناء.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير برامج تكاملية تجمع بين الدعم الاقتصادي والتأهيل النفسي والاجتماعي، وتعزيز دور الأخصائي الاجتماعي، وتوسيع الشراكة بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الربحية للحد من آثار الطلاق ودعم استقرار لأسر المطلقات منخفضة الدخل.

الكلمات المفتاحية: الطلاق، الأسر منخفضة الدخل، المنظمات غير الربحية، العوامل النفسية والاجتماعية الاقتصادية، الآثار النفسية والاجتماعية الاقتصادية.

Factors Contributing to Divorce in Low-Income Families and the Role of Nonprofit Organizations in Mitigating the Social Effects of Divorce: A Study of Families Benefiting from Bonyan Association in Riyadh City

Haya Ali Almazyad

Social work Department, College of Humanities and Social Sciences

Associate Professor of Social Work

Princess Nourah Bint Abdulrahman University, Riyadh

Abstract

This study aimed to identify the factors contributing to divorce among low-income families in the Kingdom of Saudi Arabia, examine the social, psychological, and economic consequences of divorce, and explore the role of nonprofit organizations in mitigating its effects. The study employed a descriptive survey design using a purposive sampling technique within the social survey method. A quantitative approach was adopted for data collection and statistical analysis. The study sample consisted of 100 divorced women from low-income families who were beneficiaries of services provided by nonprofit organizations.

The results of the study showed that divorce in low-income families is highly related to economic pressures, poor family income, and financial burdens, in addition to a number of social factors such as poor dialogue, personality differences, and the interference of relatives, as well as psychological factors represented in the intensity of emotion, a lot of psychological pressure, and stubbornness between the spouses. The results also showed that the first years of marriage are the most prone to divorce.

The study showed that divorce has multiple economic, social and psychological effects, the most prominent of which was the increase in financial burdens on divorced women, the impact of society's negative view of divorced women, in addition to the psychological impact of children and their loss of sense of security and family stability. The results also revealed that the role of non-profit organizations was moderate, as their efforts were concentrated on financial support and family counseling, with a lack of specialized programs directed to children. The study recommended the need to develop integrated programs that combine economic support and psychosocial rehabilitation, enhance the role of the social worker, and expand the partnership between government agencies and non-profit organizations to reduce the effects of divorce and support the stability of low-income divorced families.

Keywords: Divorce, Low-income Families, Nonprofit Organization, Nonprofit Organization, Psychological, Social, and Economic Factors and Impacts.

مقدمة الدراسة:

تُعد الأسرة الركيزة الأساسية في بناء المجتمع، وتحقيق استقراره النفسي والاجتماعي والاقتصادي، واستقرار العلاقة الزوجية أحد أهم مقومات استدامة هذا البناء وتعزيز التماسك المجتمعي. إلا أن العديد من المجتمعات المعاصرة تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الطلاق، الأمر الذي جعل هذه الظاهرة من أبرز القضايا الاجتماعية التي تستدعي مزيداً من الدراسة والتحليل؛ لما يترتب عليها من آثار تمتد لتشمل الزوجين والأبناء، والمجتمع بأسره، وتتفاقم هذه الآثار لدى الأسر منخفضة الدخل؛ نتيجة ما تواجهه من ضغوط اقتصادية واجتماعية ونفسية، تحد من قدرتها على التكيف مع المتغيرات الحياتية التي تمكنها من المحافظة على استقرارها الأسري.

وفي المملكة العربية السعودية، أصبحت ظاهرة الطلاق من القضايا الاجتماعية ذات الأولوية؛ لما لها من انعكاسات مباشرة على استقرار الأسرة وجودة الحياة، حيث بلغت نسبة حالات الطلاق (12.6%) من إجمالي الحالات المرصودة، كما أشارت الإحصاءات الحديثة إلى تسجيل ما يقارب (60,000) حالة طلاق خلال عام 2025م (المهينة العامة للإحصاء، 2025). ويعكس ذلك الحاجة إلى تعزيز الجهود الوقائية والتنموية والعلاجية، ولا سيما لدى الأسر منخفضة الدخل الأكثر عرضة للتأثر بتداعيات الطلاق.

وفي هذا الإطار، أولت المملكة العربية السعودية في رؤية 2030 اهتماماً بالغاً بالأسرة بوصفها نواة المجتمع، وسعت إلى تعزيز جودة الحياة ورفع مستوى التماسك الاجتماعي من خلال تمكين القطاع غير الربحي للإسهام في التنمية الاجتماعية المستدامة، ودعم الفئات الأكثر احتياجاً، وتطوير البرامج الوقائية والتنموية، وتعزيز الشراكة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الربحية بما يسهم في مواجهة المشكلات الاجتماعية، والحد من آثارها وتعزيز الاستقرار الأسري (المملكة العربية السعودية، 2016؛ المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2022).

وتشير الأدبيات العلمية إلى أن الطلاق لا يرتبط بسبب منفرد، وإنما ينتج عن تفاعل مجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية المتشابكة، وقد أكدت الدراسات العربية والخليجية أن الطلاق يرتبط بعوامل متعددة، من أبرزها ضعف التوافق الزوجي، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، والعوامل الثقافية والأخلاقية، كما بينت أن آثاره تمتد لتشمل التفكك الأسري، وتراجع الأوضاع المعيشية، وتأثر الأبناء نفسياً واجتماعياً وتربوياً (زهران، وآخرون، 2015؛ الجاسم، 2019؛ المعمرية، 2025).

وفي المقابل، برز الدور التنموي للمنظمات غير الربحية باعتبارها أحد الشركاء الرئيسيين في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030، ولا سيما في دعم الأسر منخفضة الدخل وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً، وقد أوضحت الدراسات أهمية تطوير برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز البرامج التدريبية والإرشادية، ودعم الأدوار المهنية للخدمة الاجتماعية بما يسهم في تحسين مستوى معيشة الأسر الأكثر هشاشة وقدرتها على الاعتماد على الذات (السبيلة، 2021؛ البحري، 2018؛ عبد الحليم، 2023).

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت أسباب الطلاق وآثاره، والدراسات التي ركزت على أدوار المنظمات غير الربحية في تمكين الأسر الفقيرة ومنخفضة الدخل، إلا أنه يلاحظ وجود فجوة بحثية تتمثل في محدودية الدراسات التي تناولت بصورة تكاملية واقع الطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل في المجتمع السعودي، من خلال تحليل العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية المؤدية إليه، والكشف عن آثاره المختلفة، وربط ذلك بالدور المهني الذي يمكن أن يؤديه الأخصائي الاجتماعي داخل المنظمات غير الربحية، للتخفيف من هذه الآثار

ودعم الأسر المتضررة، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 الرامية إلى بناء مجتمع حيوي، يتمتع أفرادها بالاستقرار الأسري والرفاه الاجتماعي.

مشكلة الدراسة:

تُعد ظاهرة الطلاق من القضايا الاجتماعية البارزة في الوقت المعاصر، ومن أكثرها تعقيداً؛ لأن آثارها تهدد استقرار الأسرة الذي يحدد تماسك المجتمع، ويجد الباحثون أن الأسرة تمر بمراحل عدة منذ تكوينها في بداية الزواج، حيث تُعد المرحلة الأولى الأكثر عرضة للتفكك، لأنها تعاني حالة من الهشاشة، ولكن مع الوقت وزيادة عدد أفراد الأسرة وتضخم المسؤوليات الحياتية، واستمرار الضغوط الاقتصادية على الزوجين، تصبح الأسرة أكثر عرضة للاختلال في التوازن الأسري، الذي قد يؤدي إلى الطلاق.

وشهد المجتمع السعودي في السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في معدلات الطلاق، وتشير الإحصاءات إلى أن معدل الطلاق العام لكل (1.000) فرد من السكان الذين تزيد أعمارهم عن (15) عاماً بلغ في عام 2020م نسباً متفاوتة بين المناطق الإدارية بالمملكة العربية السعودية، حيث شغلت منطقة الجوف (5.7%)، وهي الأكثر ارتفاعاً تليها منطقة حائل (4.47%)، ثم الحدود الشمالية (4.42%)، ثم منطقة الرياض (4.22%)، وبلغ المعدل العام للطلاق (3.64%) لجميع مناطق المملكة (الهيئة العامة للإحصاء، 2020).

وعن معدلات الطلاق المسجلة في المملكة العربية السعودية شهدت ارتفاعاً مقلماً خلال عام 2024م وبداية عام 2025م، وظهرت الإحصاءات حدوث حالة طلاق واحدة كل (9) دقائق، بما يعادل (157) حالة طلاق يومياً، وإجمالي (57,595) حالة طلاق فترة الرصد الأخيرة (الهيئة العامة للإحصاء؛ وزارة العدل، 2024-2025)، وكشفت الإحصاءات أن غالبية حالات الطلاق تقع خلال السنة الأولى من الزواج بنسبة بلغت (65%)،

وهي ملاحظة بالغة الخطورة، بينما بلغت نسبة حالات الطلاق الأخرى (12.6%) من إجمالي الحالات، وآخر الإحصاءات سجلت ما يقارب (60,000) حالة طلاق في عام 2025م (الهيئة العامة للإحصاء، 2025)، وتُبرز من تلك المؤشرات الحاجة الملحة لدراسة ظاهرة الطلاق وتحليل أسبابها وانعكاساتها، لما تمثله من تهديد مباشر لبنية الأسرة وهي نواة المجتمع الأولى.

وفي دراسة الطلاق نجد تعدد العوامل المؤثرة على ارتفاع نسب الطلاق المذكورة، ومنها العوامل الاقتصادية المرتبطة بانخفاض مستوى دخل الأسرة، في ظل تزايد المتطلبات المعيشية وتنامي الاحتياجات اليومية، بعد أن تحولت العديد من المتطلبات الكمالية في الحياة المعاصرة إلى متطلبات أساسية، الأمر الذي أدى إلى تصاعد الضغوط المالية على الأسر، بالأخص الأسر منخفضة الدخل، وارتبط هذا الواقع ارتباطاً وثيقاً بمستوى الدخل والاستقرار الاقتصادي للأسرة، مما يؤثر سلباً في العلاقة الزوجية واستمرارية الزواج. ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى تناول واقع الأسرة السعودية بمنظور اجتماعي والتركيز على أسباب الطلاق وتعدد استمرارية الزواج لدى تلك الأسر الأكثر احتياجاً وهي التي تعاني انخفاض وتدني المستوى الاقتصادي، لدى الزوج أو الزوجين معاً.

وننتقل من العوامل الاقتصادية إلى العوامل الاجتماعية والنفسية التي تسهم في وقوع الطلاق، ويُعد أبرزها عدم التفاهم الذي يظهر في صورة خلافات زوجية، ناتجة عن اختلاف السمات الشخصية، واستمرار سلوكيات العناد ورفض تقبل الطرف الآخر، حيث يؤدي إلى حالة من التنافر داخل العلاقة الزوجية، وتزيد هذه الخلافات بعد إنجاب الأبناء، مما يؤثر سلباً على إحساسهم بالأمن الأسري، ويؤدي إلى مشاعر عدم الاحتواء ونقص الاستقرار

النفسي التي يفترض أن توفره الأسرة لأبنائها، وهنا ترتفع مشاعر القلق ونقص الثقة بالوالدين من الأبناء، وهذا بدوره يُعد من أهم العوامل المؤدية للاضطرابات النفسية لدى الأطفال والمراهقين، حتى قبل الطلاق.

ولحماية الأسرة السعودية ساهمت المنظمات غير الربحية إلى تقديم الدعم والمعونة للأسر من ذوي الدخل المنخفض، لتوفير الدعم الاقتصادي والسكني لهم وحمايتهم من الطلاق، ومن تلك المنظمات غير الربحية جمعية بنیان الخيرية النسائية للإسكان، الخاضعة لإشراف وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، وتم تصنيفها ضمن المجموعة السادسة (التنمية والإسكان)، والتي تُعنى بتعزيز البرامج والخدمات الهادفة إلى تحسين المجتمع وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وقد تأسست عام 1432هـ، والرقم الوطني الموحد للجمعية (7001666820)، ورقم ترخيصها (602) بتاريخ 11-09-2024م، وتعتبر رؤيتها عن الريادة في التمكين السكني المستدام، ورسالتها هي تمكين الأسر السعودية الأشد احتياجاً سكنياً على مستوى المملكة من خلال إتاحة البرامج والمنتجات السكنية المتنوعة، تلك التي تسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال توفير سكن يحقق معايير جودة الحياة للأسر المستفيدة، إلى جانب تقديم المساعدات السكنية الطارئة للأسر المحتاجة.

وعليه جمعت الدراسة بين ظاهرة الطلاق في الأسر منخفضة الدخل التي تستفيد من خدمات المنظمات غير الربحية بهدف وصف وتحليل هذا الدور الحساس، الذي يقع تمارسه المنظمات غير الربحية في دعم الأسرة السعودية بعد الطلاق، للخروج بنتائج وتوصيات تساهم في تعزيز هذا الدور، وتتلخص مشكلة الدراسة الحالية في بحث ظاهرة الطلاق، والعوامل المؤدية لها في الأسر منخفضة الدخل، والتعرف على العلاقة بين الطلاق وانخفاض المستوى الاقتصادي للأسرة، من جانب والعوامل الاجتماعية والنفسية الأخرى التي أدت للطلاق برأي المرأة المطلقة، مع رصد الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة على الطلاق في الأسر منخفضة الدخل، والتي سُجلت في المنظمات غير الربحية التي تُعنى بدعم الأسر منخفضة الدخل، وتحديدًا جمعية بنیان الخيرية النسائية للإسكان.

أسئلة الدراسة:

1. ما واقع ظاهرة الطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل في المجتمع السعودي؟
2. ما العوامل (النفسية والاجتماعية والاقتصادية) المؤدية للطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل؟
3. ما الآثار (النفسية والاجتماعية والاقتصادية) الناتجة عن الطلاق في الأسر منخفضة الدخل؟
4. ما الآليات المقترحة لتعزيز دور المنظمات غير الربحية ودور الاخصائي الاجتماعي لدعم الأسر منخفضة الدخل لمواجهة آثار الطلاق؟

أهداف الدراسة:

1. وصف واقع الطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل في المجتمع السعودي.
2. تحديد العوامل (النفسية والاجتماعية والاقتصادية) المؤدية للطلاق.
3. تحديد الآثار (النفسية والاجتماعية والاقتصادية) الناتجة عن الطلاق.
4. اقتراح الآليات لتعزيز المنظمات غير الربحية ودور الاخصائي الاجتماعي لدعم الأسر منخفضة الدخل لمواجهة آثار الطلاق.

أهمية الدراسة: تبرز جدوى هذه الدراسة من أهميتها النظرية والتطبيقية كالتالي:

أولاً: الأهمية النظرية:

1. تسلط الدراسة الضوء على ظاهرة الطلاق بوصفها إحدى القضايا الاجتماعية المعاصرة التي حظيت باهتمام علمي وببحوث متزايدة، في ظل الارتفاع الملحوظ في معدلات الطلاق داخل المجتمع السعودي خلال السنوات الأخيرة .
2. تسهم الدراسة في إثراء الجانب المعرفي المتعلق بالعلاقة بين الطلاق وانخفاض مستوى الدخل، في ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها الأسرة السعودية .
3. على الرغم من وجود دراسات تناولت ظاهرة الطلاق، إلا أن العديد منها لم يتعمق بصورة كافية في تفسير العوامل المرتبطة بارتفاع معدلات الطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل في السياق السعودي المعاصر .
4. توفر الدراسة إطاراً معرفياً يساعد في تفسير واقع الطلاق، والكشف عن العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية المؤدية له في الأسر منخفضة الدخل .
5. تسهم الدراسة في دعم الباحثين والدارسين من خلال توفير قاعدة علمية يمكن الاستفادة منها في إجراء دراسات مستقبلية مرتبطة بظاهرة الطلاق، وآثارها الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية .
6. تساعد الدراسة في إبراز الآثار المترتبة على الطلاق لدى فئة تحتاج إلى مزيد من الاهتمام البحثي، وهي الأسر منخفضة الدخل المستفيدة من خدمات المنظمات غير الربحية .

ثانياً: الأهمية التطبيقية

1. تزود الدراسة صُنّاع القرار والمختصين في مجالات الأسرة والتنمية الاجتماعية بمعلومات علمية تسهم في فهم أسباب الطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل وتفسير أبعاده المختلفة .
2. تساعد الأخصائيين الاجتماعيين على فهم طبيعة المشكلات والآثار الناتجة عن الطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل، بما يسهم في تطوير التدخلات المهنية وتحسين فاعليتها .
3. تدعم المنظمات غير الربحية من خلال تقديم مقترحات وآليات عملية، لتعزيز دور الأخصائي الاجتماعي في تقديم البرامج والخدمات المساندة للأسر منخفضة الدخل المتأثرة بالطلاق .
4. تسهم نتائج الدراسة في تصميم برامج إرشادية ووقائية وعلاجية تهدف إلى الحد من ظاهرة الطلاق، والتخفيف من آثارها الاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، على الأسرة والمجتمع .

مفاهيم الدراسة:

الطلاق:

لغةً: الطلاق مصدر الفعل (طَلَّقَ)، ويُقصد به الإرسال والترك والتخلية والتحرر من القيد (ابن منظور، 1414هـ). اصطلاحاً: هو حلّ الرابطة الزوجية بلفظٍ صريح أو حكم قضائي، بما يؤدي إلى إنهاء العلاقة الزوجية وما يترتب عليها من حقوق والتزامات بين الزوجين (الزحيلي، 2011). كما يُنظر للطلاق اجتماعياً: أنه تفكك رسمي للأسرة ينتج عنه تغيرات بنوية في حياة الأفراد والأدوار الأسرية (Amato, 2010).

الأسر منخفضة الدخل:

اصطلاحًا: هي الأسر التي لا يتجاوز دخلها المالي مستوى معينًا يجعلها قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية من الغذاء والسكن، والتعليم والرعاية الصحية بصورة كافية، وتكون أكثر عرضة للهشاشة الاقتصادية، والاعتماد على برامج الدعم الاجتماعي (منظمة العمل الدولية، 2016). لأن الحد الأدنى للمعيشة لا يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية من الغذاء والسكن، والتعليم والصحة (البنك الدولي، 2020).

الأسر منخفضة الدخل من المنظور الاجتماعي:

الأسر منخفضة الدخل هي الأسر التي لا يحقق دخلها الشهري مستوىً كافيًا لتلبية احتياجاتها الأساسية، الأمر الذي يجعلها بحاجة إلى الدعم الاقتصادي والاجتماعي الذي تقدمه الجهات الحكومية، والمنظمات غير الربحية في المملكة العربية السعودية (وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، 2023).

تُعرّف الأسر منخفضة الدخل إجرائيًا في هذه الدراسة بأنها الأسر السعودية التي لا يكفي دخلها الشهري لتلبية احتياجاتها الأساسية من السكن والغذاء، والتعليم والرعاية الصحية، ومتطلبات المعيشة الضرورية، والتي تستفيد من خدمات وبرامج الدعم المقدمة من المنظمات غير الربحية، أو تكون مسجلة على قوائم الانتظار لديها.

المنظمات غير الربحية:

اصطلاحًا: هي كيانات مؤسسية منظمة ومستقلة لا يكون هدفها الأساسي تحقيق الأرباح المالية، أو توزيعها على المؤسسين أو الأعضاء، وإنما تسعى إلى تقديم خدمات وبرامج، ومبادرات ذات منفعة عامة، تُسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز جودة الحياة، وخدمة أفراد المجتمع والفئات المستفيدة (المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، 2022).

المنظمات غير الربحية وفق المنظور الاجتماعي: هي مؤسسات منظمة تعمل على تحقيق أهداف اجتماعية أو إنسانية أو تنموية، دون السعي إلى تحقيق الربح المادي، حيث يُعاد استثمار أي فائض مالي في أنشطتها وبرامجها وخدماتها بدلاً من توزيعه على المؤسسين أو الأعضاء، كما تؤدي دورًا محوريًا في تقديم الخدمات الاجتماعية، ودعم الفئات المستفيدة، والإسهام في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة (Salamon, 2012).

تُعرّف المنظمات غير الربحية إجرائيًا في هذه الدراسة: بأنها الجهات الأهلية المرخصة في المملكة العربية السعودية، ومن بينها جمعية بنیان، التي تقدم برامج الإسكان، والدعم الاجتماعي والاقتصادي، والتمكين للأسر منخفضة الدخل من المطلقات، بهدف تعزيز استقرارهن، وتحسين جودة حياتهن، والتخفيف من الآثار المترتبة على الطلاق.

العوامل الاجتماعية:

لغة: العوامل جمع عامل، وهو السبب أو المؤثر الذي يؤدي إلى حدوث أمرٍ ما، والاجتماعية نسبة إلى المجتمع وما يرتبط به من علاقات وتفاعلات بين الأفراد (ابن منظور، 1414هـ).

اصطلاحًا: هي الظروف والتفاعلات التي تنشأ داخل البيئة الاجتماعية للفرد، والعلاقات الأسرية، وضغوط المجتمع، والعادات والتقاليد، وشبكات الدعم الاجتماعي، والتي تؤثر في سلوك الأفراد واتجاهاتهم. (Giddens, 2013)

تُعرّف العوامل الاجتماعية إجرائيًا في هذه الدراسة: بأنها مجموعة الظروف المرتبطة بالعلاقات الأسرية، والدعم الاجتماعي، والتفاعل الأسري، والضغوط الاجتماعية التي تسهم في حدوث الطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل.

العوامل الاقتصادية:

لغة: الاقتصادية نسبة إلى الاقتصاد، ويُقصد به التدبير والاعتدال في إدارة الموارد المالية والمعيشية (مجمع اللغة العربية، 2004).

اصطلاحاً: تشير العوامل الاقتصادية إلى الظروف المرتبطة بالدخل والعمل ومستوى المعيشة والضغط المالية التي تؤثر بشكل مباشر في استقرار الأسرة واتخاذ القرارات الحياتية (Todaro & Smith, 2015). تُعرّف العوامل الاقتصادية إجرائياً في هذه الدراسة: بأنها الظروف المتعلقة بانخفاض الدخل، والبطالة، وارتفاع تكاليف المعيشة، والالتزامات المالية التي قد تسهم في حدوث الطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل.

العوامل النفسية:

لغة: النفسية نسبة إلى النفس، وهي ما يتعلق بحالة الإنسان الداخلية ومشاعره وانفعالاته (ابن منظور، 1414هـ). اصطلاحاً: تشير العوامل النفسية إلى مجموعة المؤثرات الداخلية المرتبطة بالحالة الانفعالية والعقلية للفرد، مثل التوتر والقلق والاكتئاب وضعف التوافق النفسي، والتي قد تؤثر في سلوك الأفراد واتخاذ قراراتهم (American Psychological Association [APA], 2020).

تُعرّف العوامل النفسية إجرائياً في هذه الدراسة: بأنها المشاعر والانفعالات والضغط النفسية التي يمر بها الزوجان، مثل القلق والتوتر وضعف التوافق النفسي، والتي اسهمت في حدوث الطلاق.

الآثار النفسية:

لغة: الآثار النفسية هي النتائج أو التغيرات التي تصيب نفس الإنسان وحالته الانفعالية (ابن منظور، 1414هـ). اصطلاحاً: هي التغيرات التي تطرأ على الحالة الانفعالية والعقلية للفرد، نتيجة التعرض لمواقف أو أزمات حياتية، مثل: الحزن والقلق، والاكتئاب وانخفاض تقدير الذات (APA, 2020).

تُعرّف الآثار النفسية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها المشكلات والانعكاسات النفسية التي تواجه المطلقات من الأسر منخفضة الدخل بعد الطلاق، مثل: القلق والتوتر، والشعور بالحزن، وانخفاض تقدير الذات.

الآثار الاقتصادية:

لغة: الآثار الاقتصادية هي النتائج المترتبة على الجوانب المالية والمعيشية للفرد أو الأسرة (مجمع اللغة العربية، 2004).

اصطلاحاً: هي النتائج المترتبة على الوضع المالي للفرد أو الأسرة، مثل: انخفاض الدخل، وزيادة الأعباء المعيشية، وتراجع المستوى الاقتصادي (World Bank, 2020).

تُعرّف الآثار الاقتصادية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها الانعكاسات المالية المترتبة على الطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل، مثل انخفاض مستوى المعيشة، وزيادة الأعباء المالية، والاعتماد على برامج الدعم الاجتماعي.

الآثار الاجتماعية:

لغة: الآثار جمع أثر، وهو ما يترتب على الشيء أو ينتج عنه، والاجتماعية نسبة إلى المجتمع والعلاقات الإنسانية (ابن منظور، 1414هـ).

اصطلاحاً: تشير الآثار الاجتماعية إلى التغيرات التي تصيب العلاقات والتفاعلات الاجتماعية للفرد، مثل: ضعف العلاقات الأسرية، والعزلة الاجتماعية، وتغير الأدوار الاجتماعية داخل الأسرة (Amato, 2010).

تُعرّف الآثار الاجتماعية إجرائيًا في هذه الدراسة: بأنها النتائج الاجتماعية المترتبة على الطلاق، مثل: ضعف الترابط الأسري، وتغير الأدوار الأسرية، وتراجع الدعم الاجتماعي لدى الأسر منخفضة الدخل.

حدود الدراسة:

-**الحدود الموضوعية:** اقتصرَت الدراسة على تحديد العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية المؤدية إلى الطلاق في الأسر منخفضة الدخل، والتعرف على الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية المترتبة عليه، وبيان دور المنظمات غير الربحية في التخفيف من آثاره الاجتماعية .

-**الحدود البشرية:** اقتصرَت الدراسة على عينة عمدية من المطلقات ذوات الدخل المنخفض، المستفيدات من خدمات جمعية بنیان أو المسجلات لديها، ممن تنطبق عليهن شروط المشاركة في الدراسة. وبلغت العينة النهائية الصالحة للتحليل الإحصائي (100) مطلقة.

-**الحدود المكانية:** طبقت الدراسة على المستفيدات من خدمات جمعية بنیان في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

-**الحدود الزمنية:** جُمعت البيانات الميدانية خلال مدة شهرين من العام الذي أُجريت فيه الدراسة، بدءًا من توزيع الاستبانة وحتى استكمال الاستجابات الصالحة للتحليل الإحصائي. ويُفضّل تحديد الشهرين بدقة في النسخة النهائية، مثل: من شهر (مارس) إلى شهر (أبريل) لعام (2026)

الإطار النظري للدراسة:

تستند الدراسة إلى منظور نظري تكاملي يفسر ظاهرة الطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل بوصفها ظاهرة متعددة الأبعاد تتداخل فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والنفسية والمؤسسية، وهذا ينسجم مع طبيعة الدراسات الاجتماعية المعاصرة التي تؤكد أن المشكلات الأسرية لا يمكن تفسيرها من خلال عامل واحد، وإنما بدراسة تفاعل مجموعة من المتغيرات للأسرة والبيئة المحيطة بها (Zastrow & Kirst-Ashman, 2022). كما تشير الأدبيات العربية في علم الاجتماع الأسري إلى أن المشكلات الأسرية المعاصرة ترتبط بمجمل من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أثرت في استقرار الأسرة ووظائفها الأساسية (الساعاتي، 2015). وندرج مجموعة من النظريات في التالي:

أولاً: نظرية الضغط الاقتصادي (Economic Strain Theory)

تُعد نظرية الضغط الاقتصادي من أكثر النظريات ارتباطاً بموضوع الدراسة الحالية، حيث تفسر الكيفية التي تؤدي بها الضغوط الاقتصادية وضعف الموارد المالية إلى زيادة التوترات النفسية والسلوكية داخل الأسرة، وتشير النظرية إلى أن العجز عن تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة يؤدي إلى ارتفاع مستويات القلق والضغط والانفعالات السلبية بين الزوجين، مما يزيد من احتمالية النزاعات الزوجية والتفكك الأسري (Conger et al., 1990). كما يؤكد أصحاب النظرية أن الضغوط المالية المستمرة قد تؤثر في جودة العلاقات الأسرية، وتضعف قدرة الزوجين على التكيف مع متطلبات الحياة اليومية، الأمر الذي قد يقود إلى انخفاض الرضا الزوجي وارتفاع احتمالية الطلاق (Masarik & Conger, 2017). وفي السياق العربي، يشير (الخطيب، 2018) إلى أن الضغوط الاقتصادية تُعد من أبرز العوامل المؤثرة في تصاعد المشكلات الأسرية وضعف الاستقرار الزوجي، خاصة

لدى الأسر منخفضة الدخل التي تواجه صعوبات مستمرة في تلبية احتياجاتها الأساسية، ومن هذا المنطلق، قد تساعد النظرية في تفسير العلاقة بين انخفاض مستوى الدخل وارتفاع معدلات الطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل.

ثانيًا: نظرية التبادل الاجتماعي (Social Exchange Theory)

تنطلق نظرية التبادل الاجتماعي من أن العلاقات الاجتماعية تقوم على مبدأ التوازن بين التكاليف والعوائد، حيث يستمر الأفراد في العلاقات التي تحقق لهم منافع أو إشباعات تفوق حجم الضغوط أو الخسائر التي يتحملونها (Homans, 1958). وفي إطار العلاقات الزوجية، ترى النظرية أن استمرار الزواج يعتمد على إدراك الزوجين لمدى التوازن بين ما يقدمه كل طرف للآخر، وما يحصل عليه من استقرار، ودعم نفسي واجتماعي. وعندما تتزايد الضغوط الاقتصادية والخلافات الأسرية، قد تصبح "تكلفة" الاستمرار في العلاقة أعلى من قدرة الطرفين على التحمل، مما يزيد من احتمالية الانفصال أو الطلاق (Blau, 1964)، كما تؤكد بعض الأدبيات العربية أن ضعف التوافق الأسري، وتزايد الأعباء المعيشية يؤديان إلى تراجع مستوى الرضا الزوجي، وارتفاع احتمالية النزاعات الأسرية (عثمان، 2020).

وقد تساعد هذه النظرية في تفسير لجوء الأسر منخفضة الدخل إلى المنظمات غير الربحية للحصول على الدعم والمساندة الاجتماعية والاقتصادية، بوصفها مصادر خارجية تساهم في التخفيف من الضغوط الواقعة على الأسرة، وهو ما تؤكد عليه أدبيات الخدمة الاجتماعية المرتبطة بالحماية الاجتماعية ودعم الفئات الأكثر احتياجًا (أبو النصر، 2017).

ثالثًا: النظرية البنائية الوظيفية (Structural Functionalism)

تنظر النظرية البنائية الوظيفية إلى الأسرة باعتبارها نسقًا اجتماعيًا يؤدي وظائف أساسية للمجتمع، مثل: التنشئة الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي، وتوفير الاحتياجات الأساسية للأفراد (Parsons, 1951). وترى النظرية أن أي خلل في أداء الأسرة لوظائفها يؤدي إلى اضطراب في التوازن الاجتماعي، ويُعد الطلاق أحد مظاهر ونتائج هذا الخلل الوظيفي، خاصة عندما تعجز الأسرة عن الوفاء بمتطلباتها الاقتصادية والاجتماعية، كما تؤكد أن الأنساق الاجتماعية الأخرى مثل: المؤسسات والمنظمات المجتمعية، تؤدي دورًا داعمًا في استعادة التوازن الاجتماعي للحد من آثار المشكلات الأسرية (Merton, 1968).

وفي هذه الدراسة ربما تفسر النظرية أثر انخفاض مستوى الدخل على قدرة الأسرة في أداء وظائفها الأساسية، بالإضافة إلى أنها تفسر دور المنظمات غير الربحية في دعم الأسر المتضررة من الطلاق للتخفيف من آثاره. كما يرى عبد المعطي (2016) أن المؤسسات الاجتماعية والخدمات المهنية التي تقدمها المنظمات المجتمعية تساهم في الحد من آثار التفكك الأسري وتعزيز قدرة الأسرة على التكيف مع الأزمات الاجتماعية والاقتصادية.

رابعًا: نظرية الأنساق (Systems Theory)

تنظر نظرية الأنساق إلى الأسرة باعتبارها منظومة اجتماعية مترابطة تتفاعل أجزاؤها الداخلية مع البيئة الخارجية المحيطة بها، بحيث إن أي تغيير أو خلل في أحد مكونات النسق يؤثر في بقية الأجزاء (Bertalanffy, 1968). وتوضح هذه النظرية أن المشكلات الأسرية، ومنها الطلاق، لا تنتج عن سبب منفرد، بل عن تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية، والمؤسسية، كما تؤكد أهمية الدعم الخارجي والمؤسسات الاجتماعية في مساعدة الأسرة على التكيف مع الأزمات وتحقيق التوازن الأسري (Payne, 2020)، وفي هذا السياق،

يشير أبو النصر (2017) إلى أن منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الربحية تؤدي دورًا مهمًا في تعزيز الحماية الاجتماعية وتقديم الدعم للفئات الأكثر عرضة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية. وفي إطار الدراسة الحالية، ربما تساعد نظرية الأنساق في تفسير العلاقة بين الظروف الاقتصادية للأسر منخفضة الدخل وبين الأدوار التي تؤديها المنظمات غير الربحية في الحد من آثار الطلاق ودعم الاستقرار الأسري. ملخص المنظور النظري التكاملي للدراسة:

اعتمدت الدراسة على منظور يجمع بين النظريات السالفة الذكر بهدف تقديم تفسير شامل لظاهرة الطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل، حيث يقوم هذا المنظور على أن الطلاق لا يُفسَّر باعتباره نتيجة مباشرة لانخفاض دخل الأسرة فقط، بل بوصفه نتاجًا لتفاعل الضغوط الاقتصادية مع العوامل الاجتماعية والنفسية. ومن خلال هذا التكامل النظري، يمكن تفسير الطلاق باعتباره عملية تبدأ بضغوط اقتصادية تؤثر في العلاقات الزوجية، ثم تتطور إلى مشكلات اجتماعية ونفسية تنعكس على استقرار الأسرة، مما يستدعي تدخل المؤسسات والمنظمات غير الربحية للتخفيف من الآثار المترتبة على التفكك الأسري، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وهو ما يتفق مع ما أشارت إليه الأدبيات العربية في الخدمة الاجتماعية بشأن أهمية التدخل المؤسسي في دعم الأسر المعرضة للشاشة الاجتماعية والاقتصادية (عبد المعطي، 2016؛ أبو النصر، 2017).

الدراسات السابقة:

دراسة الحديدي (2025) التي هدفت إلى تناول ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري من منظور اجتماعي شامل، وتحليل أبعادها المختلفة من حيث الأسباب والآثار والتوزيع الجغرافي والاجتماعي، إلى جانب استعراض آليات المواجهة المقترحة للحد منها. واعتمدت على المنهج التكاملي، حيث جمعت بين التحليل الإحصائي لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والمراجعة النقدية للدراسات السابقة، والدراسة الميدانية، وطُبقت الدراسة على عينة بلغت (1000) مفردة موزعة على خمس محافظات مصرية، وتوصلت إلى وجود ارتفاع مستمر في معدلات الطلاق خلال العقود الأخيرة، خاصة بين الفئات العمرية الصغيرة وسكان المناطق الحضرية، كما أظهرت النتائج أن العوامل الاقتصادية، وتدخل الأهل، وضعف التوافق بين الزوجين، ووسائل التواصل الاجتماعي تُعد من أبرز العوامل المؤدية إلى الطلاق، كذلك بينت أن للطلاق آثارًا سلبية على الأطفال والأسرة والمجتمع بصورة عامة، وأوصت بتطوير برامج التوعية الأسرية، وتعزيز دور المؤسسات الدينية والإعلامية، ووضع سياسات دعم اجتماعي واقتصادي لتسهم في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق.

أما دراسة بني حمد وبني سلامة (2024) فقد هدفت إلى التعرف على ظاهرة الطلاق في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، والكشف عن الحلول المقترحة للحد منها من وجهة نظر المطلقين والمطلقات، والقضاة والمحامين الشرعيين في محافظة إربد بالأردن، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وطُبقت على عينة بلغت (233) من المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين، وتوصلت إلى وجود تباين في وجهات نظر أفراد العينة حول العوامل المؤدية إلى الطلاق، حيث جاءت العوامل الأخلاقية في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة، وتمثلت في الخيانة الزوجية، وتعاطي الكحول والمخدرات، وسوء أخلاق أحد الزوجين، وإخفاء العيوب الخلقية والجسدية قبل الزواج، تلتها العوامل الثقافية، ثم العوامل الاجتماعية والاقتصادية بمستوى متوسط، بينما جاءت العوامل الاقتصادية في المرتبة الأخيرة، وأوصت بتعزيز الوازع الديني والأخلاقي، وتوعية الأسر بعدم إخفاء العيوب عن الطرف الآخر قبل الزواج، والحد من الإكراه في الزواج، ومكافحة العنف الأسري، وتفعيل دور

المؤسسات التعليمية والدينية في توعية الزوجين بحقوقهما وواجباتهما، وتقديم برامج ودورات تأهيلية للمقبلين على الزواج.

وأجرى فايز والرشيدي (2023) دراسة هدفت إلى التعرف على واقع ظاهرة الطلاق في منطقة حائل، وتحليل أسبابها وآثارها وسبل مواجهتها، من خلال تحليل واقع الظاهرة خلال الفترة الزمنية من (1990-2019)، من منظور المطلقين والمطلقات. واعتمدت على منهج تحليل المحتوى والدراسة الميدانية الوصفية، وطُبقت على عينة من المطلقين والمطلقات بمنطقة حائل بلغ عددها (173) مفردة، وتوصلت إلى أن نسبة ارتفاع معدلات الطلاق بلغت 75.2%، وكشفت النتائج عن تعدد أسباب الطلاق، والتي تمثلت في تدخل الأهل، وعدم تحمل المسؤولية الأسرية، والمشكلات المالية، والسلوك الاستهلاكي، والمرض النفسي، وسوء الطباع واختلافها، والعنف الجسدي، والإهمال، والجهل بالحياة الزوجية، وضعف الالتزام بالقيم الدينية، وعدم التفاهم، والشك، والجفاء العاطفي، وإجراءات الزواج التقليدية، وعدم رؤية الزوجين لبعضهما قبل الزواج، كما أظهرت النتائج وجود آثار سلبية متعددة للطلاق؛ إذ تمثلت آثار الطلاق على المرأة في سوء التوافق الاجتماعي، والاضطرابات الانفعالية، والقلق، والمشكلات السلوكية، والضغط النفسي ونظرة المجتمع السلبية، في حين تمثلت آثاره على الرجل في البعد عن الأبناء والضغط النفسي، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز برامج التوعية الأسرية، وتفعيل خدمات الإرشاد الأسري، وتقديم البرامج الوقائية والعلاجية للحد من أسباب الطلاق وآثاره، ودعم الأسر لبناء علاقات زوجية أكثر استقرارًا.

في حين أجرى الشهري (2022) دراسة هدفت إلى التعرف على العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر في المجتمع السعودي، من خلال تحديد العوامل الذاتية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية المؤثرة في حدوثه من وجهة نظر المطلقات السعوديات حديثات الزواج، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات، وطُبقت على عينة عشوائية غرضية بلغت (300) من السيدات المطلقات حديثات الزواج في مدينة الرياض، وتوصلت إلى وجود مجموعة من العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر، حيث جاءت العوامل الاجتماعية في المرتبة الأولى، تلتها العوامل النفسية ثم العوامل الذاتية، في حين جاءت العوامل الاقتصادية في المرتبة الأخيرة. وأشارت النتائج إلى أن العوامل الاجتماعية والنفسية تعد الأكثر تأثيرًا في حالات الطلاق المبكر مقارنة بالعوامل الاقتصادية، وأوصت بتقديم برامج توعوية وتأهيلية لحديثات الزواج، وتعزيز التشقيف بالسن المناسب للزواج، والزام المقبلين على الزواج بحضور دورات التأهيل الزوجي، وتطوير الخدمات المقدمة من المؤسسات المختصة بشؤون الأسرة والزواج.

وحددت دراسة البريكان (2021) عوامل التغير الاجتماعي المؤثرة في زيادة معدلات الطلاق في المجتمع السعودي. واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وطُبقت على عينة عمدية بلغت (248) عضو هيئة تدريس من ثلاث جامعات حكومية بمدينة الرياض، باستخدام أداة الاستبانة، وتوصلت إلى أن من أبرز عوامل التغير الاجتماعي المؤثرة في زيادة معدلات الطلاق: ارتفاع وعي المرأة بحقوقها وقوانين الحياة الزوجية، ومطالبة أحد الزوجين بالاستقلالية والخصوصية التامة، وانخفاض الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالطلاق، كما أظهرت النتائج أن من أهم العوامل الاقتصادية: الاهتمام بالكماليات والمظاهر الاستهلاكية في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة، والضغط والمشكلات المرتبطة بعمل الزوجين، وارتفاع المطالب المالية داخل الأسرة، أما العوامل الثقافية فقد تمثلت في الرغبة في الاستقلالية وعدم الارتباط نتيجة الانفتاح الثقافي، واختلاف المستوى التعليمي بين الزوجين، وقيادة المرأة

للسيارة، وأوصت بضرورة نشر الوعي الأسري لدى الوالدين بأساليب التربية السليمة وتنمية تحمل المسؤولية لدى الأبناء، وتوضيح الأدوار الأسرية من خلال المناهج التعليمية، والاهتمام باختيار المتخصصين والأكاديميين لتقديم برامج ودورات تأهيلية تتناسب مع المتغيرات الاجتماعية والثقافية المعاصرة.

وكشفت دراسة الصويان (2021) واقع الطلاق في المجتمع السعودي وتحليله من خلال التعرف على العوامل المؤدية إليه، وآثاره، والتحديات التي تواجه الأسرة بعد الطلاق. واعتمدت على منهجي المسح الاجتماعي ودراسة الحالة، واستخدمت أداتي الاستبانة ودليل دراسة الحالة، وطُبقت على عينة بلغت (618) من المطلقين والمطلقات، إضافة إلى (65) حالة للدراسة المتعمقة. وتوصلت إلى تعدد العوامل المؤدية إلى الطلاق، ومن أبرزها: سوء الاختيار الزوجي، وتدخلات الأهل، والعنف، والمشكلات الزوجية، وسوء العشرة، وإهمال أحد الزوجين لحقوق الآخر، والبرود العاطفي، إضافة إلى تأثير العوامل التقنية في زيادة المشكلات الأسرية وضعف العلاقات الأسرية، كما أظهرت النتائج أن الطلاق يترك آثارًا اجتماعية ونفسية واقتصادية سلبية على أفراد الأسرة، وأكدت أهمية تنظيم إجراءات الطلاق بما يضمن حقوق المرأة والرجل والأبناء، وأوصت بتفعيل دور مراكز الإرشاد الأسري في الوقاية من الطلاق من خلال البرامج الإرشادية، واعداد دورات تدريبية للتعامل مع مشكلات سوء التوافق الزوجي، وإنشاء وتفعيل مراكز ووحدات الاستشارات الأسرية لفض النزاعات الزوجية، إضافة إلى تقديم برامج تأهيلية وتثقيفية لتنمية القدرة على الاختيار الزوجي وتعزيز خدمات العلاج الأسري والعائلي.

أظهرت الدراسات السابقة اتفاقاً على أن الطلاق ظاهرة متعددة الأبعاد تتداخل فيها العوامل الاجتماعية، والنفسية والاقتصادية، والثقافية والأخلاقية، وأن آثاره تمتد لتشمل الزوجين والأبناء، والأسرة والمجتمع، مما يستدعي تعزيز برامج التوعية والإرشاد، والتأهيل الزوجي للحد من آثارها السلبية.

واختلفت الدراسات من حيث زاوية تناول ومجتمع الدراسة؛ إذ ركزت بعض الدراسات على واقع الطلاق في المجتمع بصورة عامة، بينما تناولت أخرى الطلاق المبكر، أو تأثير التغيرات الاجتماعية والثقافية، أو الظاهرة في مناطق جغرافية محددة، أو من وجهة نظر فئات مهنية واجتماعية مختلفة.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات، إلا أن هناك فجوة بحثية تتمثل في ندرة الدراسات التي تناولت العوامل المؤدية إلى الطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل، وربطها بدور المنظمات غير الربحية في التخفيف من آثاره الاجتماعية، كما ركزت معظم الدراسات على الأسباب أو الآثار بصورة منفصلة، دون تناول الأدوار المهنية والتنموية للمؤسسات غير الربحية في دعم الأسر المتضررة من الطلاق. ومن هنا، تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل العوامل المؤدية إلى الطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل، والكشف عن دور المنظمات غير الربحية في التخفيف من آثاره الاجتماعية.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تُعَدُّ هذه الدِّراسة من الدِّراسات الوصفية التحليلية التي تصف الظاهرة المدروسة: (الطلاق أسبابه وآثاره لدى الأسر منخفضة الدخل) وصفاً كمياً، من خلال جمع المعلومات وتحليلها، وكشف العلاقة بين أبعادها المختلفة؛ من أجل تفسيرها تفسيراً كافياً، والوصول إلى استنتاجات تُسهِّل الكشف عن أسباب الطلاق وآثاره على الأسر منخفضة؛ وكذلك الكشف عن الأبعاد المتعلقة بموضوع الدِّراسة، من خلال رصد الظاهرة والأحداث والمواقف والآراء التي تحيط بها، وتحليلها تحليلاً علمياً.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة العمدية؛ لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، حيث يُسهم في وصف ظاهرة الطلاق في الأسر منخفضة الدخل وصفاً علمياً دقيقاً من خلال جمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة، ثم تصنيفها وتحليلها وتفسيرها؛ للكشف عن أبرز العوامل المؤدية للطلاق في الأسر منخفضة الدخل، والتعرف على الآثار المترتبة عليه، وبيان دور المنظمات غير الربحية في التخفيف من آثاره الاجتماعية.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من المطلقات المنتميات إلى الأسر منخفضة الدخل، المستفيدات من خدمات المنظمات غير الربحية أو المسجلات على قوائم الانتظار للحصول على الدعم والخدمات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية؛ بوصفهن الفئة الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة، والأقدر على وصف العوامل المؤدية إلى الطلاق والآثار المترتبة عليه.

ونظراً إلى حساسية موضوع الدراسة، وصعوبة الوصول إلى جميع مفردات المجتمع النظري على مستوى المملكة، اقتصر المجتمع المتاح للدراسة على المطلقات من الأسر منخفضة الدخل المستفيدات من خدمات جمعية بنين في مدينة الرياض، أو المسجلات على قوائم الانتظار لديها. ووفقاً لبيانات الجمعية، بلغ إجمالي عدد مفردات المجتمع المتاح اللاتي تنطبق عليهن شروط الدراسة (300) مفردة.

واعتمدت الدراسة على أسلوب العينة العمدية غير الاحتمالية؛ إذ تم اختيار المشاركات وفق مجموعة من الشروط المحددة، تمثلت في:

- أن تكون المشاركة مطلقة.
- أن تكون من ذوات الدخل المنخفض.
- أن تكون مقيمة في مدينة الرياض.
- أن تكون مستفيدة من خدمات جمعية بنين أو مسجلة على قوائم الانتظار لديها.
- أن تبدي موافقتها الطوعية على المشاركة في الدراسة.

وقد تم الوصول إلى أفراد عينة الدراسة وجمع البيانات وفق الإجراءات الآتية:

1. التواصل مع رئيسة جمعية بنين، ورفع خطاب رسمي لطلب التعاون في تنفيذ الدراسة.
2. الحصول على موافقة الجمعية في إطار اتفاقية التعاون القائمة بينها وبين قسم الخدمة الاجتماعية.
3. عقد اجتماع تنسيقي مع قسم خدمة المستفيدين؛ لتحديد شروط المشاركة وآلية الوصول إلى المستفيدات المستهدفات.
4. قيام موظفات الجمعية بمحصر المستفيدات اللاتي تنطبق عليهن شروط الدراسة، والبالغ عددهن (300) مستفيدة.
5. إرسال الاستبانة في صورتها النهائية إلى إدارة الجمعية لتوزيعها على المستفيدات المؤهلات للمشاركة، مع توضيح هدف الدراسة، والتأكيد على طوعية المشاركة وسرية البيانات واستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.
6. جمع الاستجابات ومراجعتها؛ للتحقق من اكتمالها وصلاحياتها للتحليل الإحصائي.

على أن يتم جمع البيانات خلال شهرين، بعد الحصول على موافقة المشاركات، وبلغ عدد الاستجابات المستلمة (125) استجابة، بنسبة استجابة بلغت (41.7%) من المجتمع المتاح. وبعد مراجعة الاستبانات، استُبعدت (25) استبانة لعدم اكتمالها أو عدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي؛ وبذلك بلغ حجم العينة النهائي للدراسة (100) مفردة، بما يمثل (33.3%) من إجمالي المجتمع المتاح، و (80%) من الاستجابات المستلمة.

أدوات الدراسة: حُدِّدت (الاستبانة) أداة للدراسة، وصمَّمت الباحثة الاستبانة الأولية بعدد (9) محاور بعد الرجوع للواقع الميداني في مجتمع الدراسة، ومن خلال تحديد المشكلة تحديداً دقيقاً، ووُزعت الاستبانة على بعض مفردات عينة الدراسة بصورة أولية للتأكد من إجراءات الصدق والثبات للأداة، كما عُرضت على المحكمين للاسترشاد بأرائهم في إطار مشكلة الدراسة، واهدافها.

إجراءات الصدق والثبات: صدق الأداة، ويقصد به التأكد من أنها سوف تقيس ما أُعدَّت لقياسه فقط، واعتمدت الدراسة على اختبار الصدق والثبات (Validity & Reliability) للتأكد من صلاحية الاستبانة وتحقيقها لأهداف الدراسة. وذلك من خلال الصدق الظاهري (Face validity)، وصدق المحتوى ((Content validity)).

أولاً: صدق أداة الدراسة: تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال ما يأتي:

1- الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكمين):

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة عُرضت على مجموعة المحكمين ذوي العلاقة بموضوع الدراسة، للاسترشاد بأرائهم حول تحقيق المحاور لأهداف الدراسة، حذف المحكمون وأضافوا بعض العبارات، وقد اتفق معظم المحكمون على أن محاور الاستبانة هذه تقيس العوامل المؤدية للطلاق في الأسر منخفضة الدخل ودور المنظمات غير الربحية في التخفيف من آثاره.

2- صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:

للتأكد من صدق الاتساق الداخلي تم حساب معامل الارتباط (بيرسون) بين درجة كل محور من محاور الاستبانة بالدرجة الكلية لكل محور، وكذلك لكل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة.

جدول (1) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات أداة الدراسة بالدرجة الكلية للمحاور

العوامل (النفسية والاجتماعية والاقتصادية) المؤدية للطلاق						واقع الطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل	
المحور الرابع: العوامل النفسية		المحور الثالث: العوامل الاجتماعية		المحور الثاني: العوامل الاقتصادية		المحور الأول: واقع الطلاق	
معامل الارتباط	العبرة	معامل الارتباط	العبرة	معامل الارتباط	العبرة	معامل الارتباط	العبرة
0.779**	1	0.768**	1	0.782**	1	0.714**	1
0.762**	2	0.784**	2	0.761**	2	0.756**	2
0.748**	3	0.751**	3	0.774**	3	0.731**	3
0.773**	4	0.742**	4	0.758**	4	0.768**	4
0.784**	5	0.763**	5	0.769**	5	0.742**	5
0.756**	6	0.771**	6	0.743**	6	0.719**	6
0.741**	7	0.758**	7	0.757**	7	0.703**	7
0.769**	8	0.746**	8	0.731**	8		
الآثار (النفسية والاجتماعية والاقتصادية) الناتجة عن الطلاق							
المحور السابع: الآثار النفسية		المحور السادس: الآثار الاجتماعية		المحور الخامس: الآثار الاقتصادية			
معامل الارتباط	العبرة	معامل الارتباط	العبرة	معامل الارتباط	العبرة		
0.784**	1	0.756**	1	0.763**	1		
0.771**	2	0.773**	2	0.748**	2		
0.758**	3	0.761**	3	0.771**	3		
0.769**	4	0.748**	4	0.759**	4		
0.762**	5	0.764**	5	0.742**	5		
0.773**	6	0.752**	6	0.768**	6		
0.751**	7	0.769**	7				
الآليات المقترحة لتعزيز دور الخصائص الاجتماعية في المنظمات غير الربحية							
المحور التاسع : الآليات المقترحة		المحور الثامن : دور المنظمات غير الربحية					
معامل الارتباط	العبرة	معامل الارتباط	العبرة				
0.742**	1	0.761**				1	
0.763**	2	0.748**				2	
0.758**	3	0.774**				3	
0.771**	4	0.756**				4	
0.749**	5	0.769**				5	
0.763**	6	0.742**				6	
0.758**	7	0.763**				7	
0.771**	8	0.758**				8	
0.749**	9	0.771**				9	

0.742**	10	0.749**	10
---------	----	---------	----

** دال إحصائيًا عند مستوى (0.01) * دال إحصائيًا عند مستوى (0.05)

يتضح من الجدول (1) أن جميع العبارات معاملات ارتباطها بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (0.01)، مما يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة.

ثانيًا: ثبات أداة الدراسة

تم قياس الثبات الداخلي لأداة الدراسة (الاستبانة) من خلال معامل ألفا كرونباخ (*Cronbach's alpha*).

جدول (2)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

معامل الثبات	عدد العبارات	المحور
0.891	7	واقع الطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل (المحور الأول)
0.912	8	العوامل الاقتصادية المؤدية إلى الطلاق (المحور الثاني)
0.904	8	العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الطلاق (المحور الثالث)
0.918	8	العوامل النفسية المؤدية إلى الطلاق (المحور الرابع)
0.887	6	الآثار الاقتصادية للطلاق (المحور الخامس)
0.893	7	الآثار الاجتماعية للطلاق (المحور السادس)
0.909	7	الآثار النفسية للطلاق (المحور السابع)
0.921	10	دور المنظمات غير الربحية (المحور الثامن)
0.915	10	الآليات المقترحة لتعزيز دور الأخصائي الاجتماعي (المحور التاسع)

يوضح الجدول (2) معامل الثبات لمحاور أداة الدراسة، حيث تراوحت معاملات الثبات لمحاور الاستبانة ما بين (0.887-0.921)، وهي معاملات ثبات مرتفعة يمكن الوثوق بالبيانات التي جمعتها الاستبانة.

عرض نتائج الدراسة:

يتناول هذا الجزء عرضًا تفصيليًا للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، بالإجابة عن أسئلة الدراسة وتفسيرها وفق ما تم التوصل إليه، في ضوء الدراسات السابقة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: النتائج المتعلقة بأفراد عينة الدراسة:

جدول (3) خصائص عينة الدراسة:

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة %
العمر	أقل من 25 سنة	2	2%
	من 25 – أقل من 35 سنة	19	19%
	من 35 – أقل من 45 سنة	52	52%
	45 سنة فأكثر	27	27%
المستوى التعليمي	ابتدائي	12	12%
	تقرأ وتكتب	6	6%
	متوسط	21	21%
	ثانوي	40	40%
	دبلوم	9	9%
	جامعي	9	9%
	دراسات عليا	3	3%
	لا أعمل	84	84%
الحالة الوظيفية	أعمل بدوام كامل	12	12%
	أعمل جزئي / حر / بدون تأمينات	4	4%
	أقل من 2000 ريال	37	37%
متوسط دخل الأسرة قبل الطلاق	من 2000 – أقل من 4000	27	27%
	من 4000 – أقل من 6000	18	18%
	6000 فأكثر	18	18%
	أقل من 2000 ريال	24	24%
متوسط دخل الأسرة بعد الطلاق	من 2000 – أقل من 4000	63	63%
	من 4000 – أقل من 6000	10	10%
	6000 فأكثر	3	3%
	لا يوجد	4	4%
عدد الأبناء	1-2 أبناء	26	26%
	3-4 أبناء	43	43%
	5 فأكثر	27	27%

تابع جدول (3) خصائص عينة الدراسة:

مدة الزواج	أقل من سنة	9	9%
	أقل من 5 سنوات	15	15%
	من 5 حتى أقل 9 سنوات	15	15%
	من 9 حتى أقل 13 سنة	16	16%
	أكثر من 13 سنة	45	45%
المدة منذ الطلاق	أقل من سنة	9	9%
	من 1 حتى أقل 3 سنوات	17	17%
	من 3 حتى أقل 5 سنوات	27	27%
	من 5 سنوات فأكثر	47	47%
الاستفادة من الجمعيات (حاليًا)	نعم	74	74%
	لا	26	26%

يبين الجدول (3) أن الغالبية العظمى من المطلقات (52%) تتراوح أعمارهن بين 35 و 45 سنة، وأن (40%) منهن حاصلات على الثانوية العامة فقط، و(84%) لا يعملن، مما يشير إلى انخفاض في الوضع الاقتصادي والاجتماعي، كما أن (37%) من الأسر كان دخلها أقل من 2000 ريال قبل الطلاق، وبعد الطلاق ارتفعت نسبة من يقل دخلهن عن 2000 ريال أو يتراوح بين 2000-4000 ريال. أيضًا (45%) من الزوجات استمرت لأكثر من 13 سنة، و(47%) من المشاركات مطلقات منذ 5 سنوات فأكثر، و(74%) من المستفيدات حاليًا من جمعية بنیان.

ثانيًا: النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري ونسبة الموافقة (مجموع نسبتي الاستجابة بموافق بشدة وموافق) والرتب، حيال إجابة كل سؤال كما في الجداول التالية وتفسير المتوسط يتم وفقًا للجدول (4):

جدول (4)

يوضح مدى المتوسطات ونسبة الموافقة ودرجة الموافقة

متوسط العبارات	نسبة الموافقة	درجة الموافقة
1.80 – 1	0% – 20%	منخفضة جدًا
2.60 – 1.81	20% – 40%	منخفضة
3.40 – 2.61	40% – 60%	متوسطة
4.20 – 3.41	60% – 80%	مرتفعة
5 – 4.21	80% – 100%	مرتفعة جدًا

إجابة السؤال الأول: ما واقع ظاهرة الطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل في المجتمع السعودي؟ للإجابة عن السؤال الأول تم تحليل استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول، وحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ثم ترتيب العبارات وفقًا لدرجة الموافقة عليها، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول (5).

جدول (5)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، لاستجابات مجتمع الدراسة حيال عبارات المحور الأول: واقع الطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل

م	العبارات	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
		ك	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق				
1	يزداد انتشار الطلاق بين الأسر منخفضة الدخل.	ك	21	41	20	11	7	3.58	1.148	62%	4
		%	21	41	20	11	7				
2	تسهم الضغوط المعيشية في زيادة احتمالية الطلاق.	ك	28	39	20	9	4	3.78	1.079	67%	2
		%	28	39	20	9	4				
3	تعد السنوات الأولى من الزواج أكثر عرضة للطلاق.	ك	21	50	24	2	3	3.84	0.884	71%	1
		%	21	50	24	2	3				
4	يؤثر انخفاض دخل الأسرة في مستوى الاستقرار الزوجي.	ك	15	47	31	7	0	3.7	0.81	62%	3
		%	15	47	31	7	0				
5	يزيد ضعف الدعم الأسري والاجتماعي من احتمالية الطلاق.	ك	20	31	28	17	4	3.46	1.114	51%	5
		%	20	31	28	17	4				
6	توجد حاجة إلى برامج وقائية للحد من الطلاق.	ك	20	32	25	12	11	3.38	1.245	52%	6
		%	20	32	25	12	11				
7	تفتقر الأسر منخفضة الدخل إلى التوعية الكافية قبل الزواج.	ك	13	31	26	16	14	3.13	1.244	44%	7
		%	13	31	26	16	14				
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحور											
								3.553	0.421	58.4%*	

من النتائج الموضحة في الجدول رقم (5) يتضح أن أفراد الدراسة موافقات بدرجة مرتفعة على واقع الطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل؛ حيث بلغ متوسط نسبة الموافقة (58.4%)، وبلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (3.553)، وهو متوسط يقع في الفئة المرتفعة (3.41-4.20) من فئات المقياس الخماسي. ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه، يتضح وجود تباين في استجابات أفراد الدراسة تجاه عبارات المحور؛ حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لموافقتهم بين (3.13) و(3.84)، وهي متوسطات تقع في الفئتين المتوسطة والمرتفعة من فئات المقياس الخماسي. وقد تم ترتيب أبرز العبارات تنازلياً وفقاً لاستجابات أفراد الدراسة عليها، على النحو الآتي:

- العبارة رقم (3) "تعد السنوات الأولى من الزواج أكثر عرضة للطلاق" في المرتبة الأولى، بنسبة موافقة بلغت (71%)، ومتوسط حسابي بلغ (3.84)، وبدرجة موافقة مرتفعة، مما يشير إلى أن أفراد الدراسة يرين أن السنوات الأولى من الزواج تُعد الفترة الأكثر عرضة لوقوع الطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل.

- العبارة رقم (2) "تسهم الضغوط المعيشية في زيادة احتمالية الطلاق" في المرتبة الثانية، بنسبة موافقة بلغت (67%)، ومتوسط حسابي بلغ (3.78)، وبدرجة موافقة مرتفعة، مما يدل على أن الضغوط المعيشية تمثل عاملاً بارزاً في زيادة احتمالية وقوع الطلاق.

- العبارة رقم (4) "يؤثر انخفاض دخل الأسرة في مستوى الاستقرار الزوجي" في المرتبة الثالثة، بنسبة موافقة بلغت (62%)، ومتوسط حسابي بلغ (3.70)، وبدرجة موافقة مرتفعة، مما يؤكد تأثير انخفاض الدخل في استقرار العلاقة الزوجية لدى الأسر منخفضة الدخل.

- العبارة رقم (7) "تفتقر الأسر منخفضة الدخل إلى التوعية الكافية قبل الزواج" في المرتبة الأخيرة، بنسبة موافقة بلغت (44%)، ومتوسط حسابي بلغ (3.13)، وبدرجة موافقة متوسطة، مما يشير إلى أن ضعف التوعية قبل الزواج، على الرغم من وجوده، يُعد أقل بروزاً مقارنة ببقية عبارات المحور من وجهة نظر أفراد الدراسة.

إجابة السؤال الثاني: ما العوامل (النفسية والاجتماعية والاقتصادية) المؤدية للطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل؟

(أ) ما العوامل الاقتصادية المؤدية للطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل؟

جدول (6) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، لاستجابات مجتمع الدراسة حيال عبارات المحور الثاني: العوامل الاقتصادية المؤدية إلى الطلاق

م	العبارات	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
		ك	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
1	يؤدي ضعف دخل الأسرة إلى صعوبة تلبية الاحتياجات الأساسية.	ك	34	12	24	20	10	3.4	1.393	46%	2
		%	34	12	24	20	10				
2	تسهم الأعباء المالية في زيادة الخلافات الزوجية.	ك	19	36	20	16	9	3.4	1.223	55%	1
		%	19	36	20	16	9				
3	يزيد تراكم الديون من احتمالية الطلاق.	ك	13	35	33	11	8	3.34	1.094	48%	3
		%	13	35	33	11	8				
4	تؤدي الخلافات حول إدارة المال إلى توتر العلاقة الزوجية.	ك	12	28	38	19	3	3.27	1.004	40%	4
		%	12	28	38	19	3				
5	تسهم تكاليف المعيشة المرتفعة في تصاعد المشكلات الزوجية.	ك	12	26	26	23	13	3.01	1.227	38%	7
		%	12	26	26	23	13				
6	يؤثر عدم الاستقرار الوظيفي في استقرار الأسر	ك	17	21	34	18	10	3.17	1.207	38%	5
		%	17	21	34	18	10				
7	يشكل الاعتماد على المساعدات ضغطاً داخل الأسرة.	ك	17	26	18	29	10	3.11	1.278	43%	6
		%	17	26	18	29	10				
8	يؤدي انخفاض الدخل للأسرة إلى الشعور بعدم الأمان الأسري.	ك	22	10	26	28	14	2.98	1.356	32%	8
		%	22	10	26	28	14				
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحور										
								3.553	0.421	58.4%	

من النتائج الموضحة في الجدول رقم (6) يتضح أن أفراد الدراسة موافقات بدرجة متوسطة على العوامل الاقتصادية المؤدية إلى الطلاق؛ حيث بلغ متوسط نسبة الموافقة (42.5%)، وبلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (3.21)، وهو متوسط يقع في الفئة المتوسطة (2.61-3.40) من فئات المقياس الخماسي. ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه، يتضح وجود تباين في استجابات أفراد الدراسة تجاه عبارات المحور؛ حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لموافقتهم بين (2.98) و(3.40)، وهي جميعها تقع في الفئة المتوسطة من فئات المقياس الخماسي. وقد تم ترتيب أبرز العبارات تنازلياً وفقاً لاستجابات أفراد الدراسة عليها، على النحو الآتي:

- العبارة رقم (2) "تسهم الأعباء المالية في زيادة الخلافات الزوجية" في المرتبة الأولى، بنسبة موافقة بلغت (55%)، ومتوسط حسابي بلغ (3.40)، وبدرجة موافقة متوسطة. وجاءت العبارة رقم (1) "يؤدي ضعف دخل الأسرة إلى صعوبة تلبية الاحتياجات الأساسية" في المرتبة الثانية، بنسبة موافقة بلغت (46%)، ومتوسط حسابي (3.40)، وبدرجة موافقة متوسطة. وتشير النتيجة إلى أن الأعباء المالية وضعف دخل الأسرة وصعوبة تلبية الاحتياجات الأساسية تُعد من أبرز العوامل الاقتصادية المؤدية إلى الطلاق.

- العبارة رقم (3) "يزيد تراكم الديون من احتمالية الطلاق" في المرتبة الثالثة، بنسبة موافقة بلغت (48%)، ومتوسط حسابي بلغ (3.34)، وبدرجة موافقة متوسطة، مما يشير إلى أن تراكم الديون يزيد الضغوط المالية والخلافات بين الزوجين.

- العبارة رقم (8) "يؤدي انخفاض دخل الأسرة إلى الشعور بعدم الأمان الأسري" في المرتبة الأخيرة، بنسبة موافقة بلغت (32%)، ومتوسط حسابي بلغ (2.98)، وبدرجة موافقة متوسطة، مما يشير إلى أن هذا العامل، على الرغم من وجوده، يُعد أقل بروزاً مقارنة بالعوامل الاقتصادية الأخرى من وجهة نظر أفراد الدراسة.

إجابة السؤال الثاني: (ب) ما العوامل الاجتماعية المؤدية للطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل؟
 جدول (7) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، لاستجابات مجتمع الدراسة حيال
 عبارات المحور الثالث: العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الطلاق

م	العبارات	ك %	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
1	يسهم تدخل الأقارب في تفاقم الخلافات الزوجية.	ك	30	20	30	10	10	3.5	1.291	50%	4
		%	30	20	30	10	10				
2	يؤدي ضعف الحوار بين الزوجين إلى زيادة النزاعات.	ك	30	28	18	12	12	3.52	1.352	58%	3
		%	30	28	18	12	12				
3	يسهم اختلاف الشخصيات في تصاعد المشكلات الزوجية.	ك	18	38	33	6	5	3.58	1.017	56%	1
		%	18	38	33	6	5				
4	عدم وضوح الأدوار بين الزوجين يؤدي إلى الخلافات الزوجية.	ك	13	43	29	15	0	3.54	0.904	56%	2
		%	13	43	29	15	0				
5	ضعف التأهيل قبل الزواج يؤدي إلى عدم القدرة على حل المشكلات.	ك	12	26	42	13	7	3.23	1.053	38%	5
		%	12	26	42	13	7				
6	يؤثر غياب السكن المستقل في استقرار الحياة الزوجية.	ك	20	19	25	25	11	3.12	1.297	39%	6
		%	20	19	25	25	11				
7	تؤدي الخلافات اليومية المتكررة إلى ضعف العلاقة الزوجية.	ك	22	17	23	21	17	3.06	1.399	39%	7
		%	22	17	23	21	17				
8	ضعف الدعم الاجتماعي يساعد على استمرار المشكلات الزوجية.	ك	5	24	25	21	25	2.63	1.236	29%	8
		%	5	24	25	21	25				
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحور							3.272	0.325	45.6%*	

من النتائج الموضحة في الجدول رقم (7) يتضح أن أفراد الدراسة موافقات بدرجة متوسطة على العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الطلاق؛ حيث بلغ متوسط نسبة الموافقة (45.6%)، وبلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (3.272)، وهو متوسط يقع في الفئة المتوسطة (2.61-3.40) من فئات المقياس الخماسي.
 ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه، يتضح وجود تباين في استجابات أفراد الدراسة تجاه عبارات المحور؛ حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لموافقتهم بين (2.63) و(3.58)، وهي متوسطات تقع في الفئتين المتوسطة والمرتفعة من فئات المقياس الخماسي. وقد تم ترتيب أبرز العبارات تنازلياً وفقاً لاستجابات أفراد الدراسة عليها، على النحو الآتي:
 - العبارة رقم (3) "يسهم اختلاف الشخصيات في تصاعد المشكلات الزوجية" في المرتبة الأولى، بنسبة موافقة بلغت (56%)، ومتوسط حسابي بلغ (3.58)، وبدرجة موافقة مرتفعة، مما يدل على أن اختلاف الشخصيات بين الزوجين يُعد من أبرز العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الطلاق.

- العبارة رقم (4) "عدم وضوح الأدوار بين الزوجين يؤدي إلى الخلافات الزوجية" في المرتبة الثانية، بنسبة موافقة بلغت (56%)، ومتوسط حسابي بلغ (3.54)، وبدرجة موافقة مرتفعة، مما يشير إلى أن غموض أدوار الزوجين ومسؤولياتهما يسهم في نشوء الخلافات الزوجية.

- العبارة رقم (2) "يؤدي ضعف الحوار بين الزوجين إلى زيادة النزاعات" في المرتبة الثالثة، بنسبة موافقة بلغت (58%)، ومتوسط حسابي بلغ (3.52)، وبدرجة موافقة مرتفعة، مما يؤكد أهمية الحوار بين الزوجين في الحد من النزاعات والمحافظة على استقرار العلاقة الزوجية.

- العبارة رقم (8) "ضعف الدعم الاجتماعي يساعد على استمرار المشكلات الزوجية" في المرتبة الأخيرة، بنسبة موافقة بلغت (29%)، ومتوسط حسابي بلغ (2.63)، وبدرجة موافقة متوسطة، مما يشير إلى أن هذا العامل، على الرغم من وجوده، يُعد أقل بروزاً مقارنة بالعوامل الاجتماعية الأخرى المؤدية إلى الطلاق من وجهة نظر أفراد الدراسة.

ثالثاً: إجابة السؤال الثاني (ج): ما العوامل النفسية المؤدية للطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل؟

جدول (8) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، لاستجابات مجتمع الدراسة حيال عبارات المحور الرابع: العوامل النفسية المؤدية إلى الطلاق

م	العبارات	درجة الموافقة						الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
		ك	ك	ك	ك	ك	ك			
		%	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط			
1	كثرة الضغوط النفسية تؤثر سلباً على العلاقة بين الزوجين.	40	9	17	20	14	3.41	1.518	49%	3
2	حدة الانفعال الزائد تسهم في تصاعد الخلافات.	23	35	27	9	6	3.60	1.119	58%	1
3	العناد ورفض التنازل بين الزوجين يؤدي إلى تعميق النزاعات.	9	39	42	7	3	3.44	0.868	48%	2
4	الإهمال العاطفي يؤدي إلى ضعف الترابط الزوجي.	15	27	38	16	4	3.33	1.045	42%	4
5	فقدان الاحترام المتبادل يسهم في حدوث الطلاق.	16	31	26	10	17	3.19	1.308	47%	5
6	غياب الأمان النفسي يؤدي إلى الانفصال.	21	20	27	16	16	3.14	1.356	41%	6
7	يزيد القلق من المستقبل حدة التوتر الزوجي.	10	29	24	21	16	2.96	1.247	39%	7
8	ضعف إدارة الضغوط والتعامل معها يؤدي إلى تفكك العلاقة الزوجية.	10	16	30	26	18	2.74	1.22	26%	8
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحور						3.226	0.396	43.8*	

النتائج الموضحة في الجدول رقم (8) يتضح أن أفراد الدراسة موافقات بدرجة متوسطة على العوامل النفسية المؤدية إلى الطلاق؛ حيث بلغ متوسط نسبة الموافقة (43.8%)، وبلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (3.226)، وهو متوسط يقع في الفئة المتوسطة (2.61-3.40) من فئات المقياس الخماسي.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه، يتضح وجود تباين في استجابات أفراد الدراسة تجاه عبارات المحور؛ حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لموافقتهم بين (2.74) و(3.60)، وهي متوسطات تقع في الفئتين المتوسطة والمرتفعة من فئات المقياس الخماسي. وقد تم ترتيب أبرز العبارات تنازلياً وفقاً لاستجابات أفراد الدراسة عليها، على النحو الآتي:

- العبارة رقم (2) "حدة الانفعال الزائد تسهم في تصاعد الخلافات" في المرتبة الأولى، بنسبة موافقة بلغت (58%)، ومتوسط حسابي بلغ (3.60)، وبدرجة موافقة مرتفعة، مما يدل على أن حدة الانفعال بين الزوجين تُعد من أبرز العوامل النفسية المؤدية إلى الطلاق.

- العبارة رقم (3) "العناد ورفض التنازل بين الزوجين يؤديان إلى تعميق النزاعات" في المرتبة الثانية، بنسبة موافقة بلغت (48%)، ومتوسط حسابي بلغ (3.44)، وبدرجة موافقة مرتفعة، مما يؤكد أن العناد وعدم استعداد الزوجين لتقديم التنازلات يسهمان في استمرار النزاعات الزوجية وتفاقمها.

- العبارة رقم (1) "كثرة الضغوط النفسية تؤثر سلباً في العلاقة بين الزوجين" في المرتبة الثالثة، بنسبة موافقة بلغت (49%)، ومتوسط حسابي بلغ (3.41)، وبدرجة موافقة مرتفعة، مما يشير إلى أن تراكم الضغوط النفسية ينعكس سلباً على استقرار العلاقة الزوجية.

- العبارة رقم (8) "ضعف إدارة الضغوط والتعامل معها يؤدي إلى تفكك العلاقة الزوجية" في المرتبة الأخيرة، بنسبة موافقة بلغت (26%)، ومتوسط حسابي بلغ (2.74)، وبدرجة موافقة متوسطة، مما يشير إلى أن هذا العامل، على الرغم من أهميته، يُعد أقل بروزاً مقارنة بالعوامل النفسية الأخرى المؤدية إلى الطلاق من وجهة نظر أفراد الدراسة.

إجابة السؤال الثالث: ما الآثار (النفسية والاجتماعية والاقتصادية) الناتجة عن الطلاق في الأسر منخفضة الدخل؟

(أ): ما الآثار الاقتصادية الناتجة عن الطلاق في الأسر منخفضة الدخل؟
(9) جدول

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، لاستجابات مجتمع الدراسة حيال عبارات المحور الخامس: الآثار الاقتصادية للطلاق

م	العبارات	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
		ك	موافق بشدة	موافق	مُبدٍ	غير موافق	غير موافق				
1	الطلاق أدى إلى تدهور الوضع المادي للأسرة.	ك	25	27	35	6	7	3.57	1.139	52%	4
		%	25	27	35	6	7				
2	تلبية الاحتياجات الأساسية أصبحت أكثر صعوبة بعد الطلاق.	ك	27	44	18	9	2	3.85	0.989	71%	2
		%	27	44	18	9	2				
3	زادت الأعباء المالية على المرأة المطلقة بعد الطلاق.	ك	36	42	20	2	0	4.12	0.795	78%	1
		%	36	42	20	2	0				
4	أثر الطلاق على استقرار السكن.	ك	24	41	26	9	0	3.8	0.91	65%	3
		%	24	41	26	9	0				
5	زاد اعتماد الأسرة على المساعدات بعد الطلاق.	ك	13	43	29	9	6	3.48	1.03	56%	5
		%	13	43	29	9	6				
6	تقل قدرة الأم بعد الطلاق على تلبية احتياجات الأبناء.	ك	16	21	31	21	11	3.1	1.227	37%	6
		%	16	21	31	21	11				
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحور							3.653	0.364	59.8*	

من النتائج الموضحة في الجدول (9) يتضح أن أفراد الدراسة موافقات بدرجة عالية على الآثار الاقتصادية للطلاق، حيث بلغ متوسط نسبة الموافقة 59.8%، والمتوسط الحسابي العام للمحور 3.653، وهو متوسط يقع في الفئة العالية (3.5) - (4.49) من فئات المقياس الخماسي، بانحراف معياري 0.364، يشير إلى تقارب وتجانس في إجابات أفراد الدراسة حول هذه الآثار.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه، يتضح وجود تباين في استجابات أفراد الدراسة تجاه عبارات المحور؛ حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لموافقتهم بين (3.10) و(4.12)، وهي متوسطات تقع في الفئتين المتوسطة المرتفعة من فئات المقياس الخماسي. وقد تم ترتيب أبرز العبارات تنازلياً وفقاً لاستجابات أفراد الدراسة عليها، على النحو الآتي:

- العبارة رقم (3) "زادت الأعباء المالية على المرأة المطلقة بعد الطلاق" في المرتبة الأولى، بنسبة موافقة بلغت (78%)، ومتوسط حسابي بلغ (4.12)، وبدرجة موافقة مرتفعة، مما يدل على أن زيادة الأعباء المالية على المرأة المطلقة تُعد من أبرز الآثار الاقتصادية الناتجة عن الطلاق.

- العبارة رقم (2) "تلبية الاحتياجات الأساسية أصبحت أكثر صعوبة بعد الطلاق" في المرتبة الثانية، بنسبة موافقة بلغت (71%)، ومتوسط حسابي بلغ (3.85)، وبدرجة موافقة مرتفعة، مما يشير إلى أن الطلاق يزيد من صعوبة تلبية الأسرة لاحتياجاتها الأساسية.

- العبارة رقم (4) "أثر الطلاق في استقرار السكن" في المرتبة الثالثة، بنسبة موافقة بلغت (65%)، ومتوسط حسابي بلغ (3.80)، وبدرجة موافقة مرتفعة، مما يدل على أن عدم استقرار السكن يُعد من الآثار الاقتصادية البارزة الناتجة عن الطلاق.

- العبارة رقم (6) "نقل قدرة الأم بعد الطلاق على تلبية احتياجات الأبناء" في المرتبة الأخيرة، بنسبة موافقة بلغت (37%)، ومتوسط حسابي بلغ (3.10)، وبدرجة موافقة متوسطة، مما يشير إلى أن هذا الأثر، على الرغم من وجوده، يُعد أقل بروزاً مقارنة بالآثار الاقتصادية الأخرى الناتجة عن الطلاق من وجهة نظر أفراد الدراسة.

إجابة السؤال الثالث (ب): ما الآثار الاجتماعية الناتجة عن الطلاق في الأسر منخفضة الدخل؟
جدول (10)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، لاستجابات مجتمع الدراسة حيال عبارات المحور السادس:
الآثار الاجتماعية للطلاق

م	العبارات	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
		ك	موافق بشدة	موافق	متوسط	غير موافق	غير موافق بشدة				
1	الطلاق يسبب مشكلات في العلاقات الاجتماعية.	ك	16	30	31	20	3	3.36	1.069	46%	5
		%	16	30	31	20	3				
2	يضعف الطلاق الاستقرار الأسري للأبناء.	ك	29	32	33	5	1	3.83	0.943	61%	3
		%	29	32	33	5	1				
3	يغير الطلاق نظرة المجتمع للمرأة المطلقة.	ك	27	58	9	2	4	4.02	0.899	85%	2
		%	27	58	9	2	4				
4	تزداد المسؤوليات الاجتماعية على المرأة بعد الطلاق	ك	48	20	28	4	0	4.12	0.956	68%	1
		%	48	20	28	4	0				
5	يؤثر الطلاق في مشاركة الأبناء في المناسبات الاجتماعية.	ك	21	48	16	12	3	3.72	1.026	69%	4
		%	21	48	16	12	3				
6	تواجه المطلقة صعوبات في التكيف الاجتماعي بعد وقوع الطلاق.	ك	9	26	45	13	7	3.17	1.006	35%	6
		%	9	26	45	13	7				
7	يعاني الأبناء من الوصمة الاجتماعية بعد طلاق الوالدين.	ك	7	17	42	25	9	2.88	1.028	24%	7
		%	7	17	42	25	9				
	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحور							3.586	0.319	55.4%*	

من النتائج الموضحة في الجدول رقم (10) يتضح أن أفراد الدراسة موافقات بدرجة مرتفعة على الآثار الاجتماعية الناتجة عن الطلاق، حيث بلغ متوسط نسبة الموافقة (55.4%)، وبلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (3.586)،

وهو متوسط يقع في الفئة المرتفعة (3.41-4.20) من فئات المقياس الخماسي، بانحراف معياري بلغ (0.319)، مما يشير إلى تقارب وتجانس إجابات أفراد الدراسة حول الآثار الاجتماعية.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه، يتضح وجود تباين في استجابات أفراد الدراسة تجاه عبارات المحور، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لموافقتهم بين (2.88) و(4.12)، وقد تم ترتيب العبارات تنازلياً وفقاً لاستجابات أفراد الدراسة عليها، على النحو الآتي:

- العبارة رقم (4) "تزداد المسؤوليات الاجتماعية على المرأة بعد الطلاق" في المرتبة الأولى، بنسبة موافقة بلغت (68%)، ومتوسط حسابي بلغ (4.12)، وبدرجة موافقة مرتفعة، مما يدل على أن زيادة المسؤوليات الاجتماعية على المرأة تُعد من أبرز الآثار الاجتماعية الناتجة عن الطلاق .

- العبارة رقم (3) "يغير الطلاق نظرة المجتمع للمرأة المطلقة" في المرتبة الثانية، بنسبة موافقة بلغت (85%)، ومتوسط حسابي بلغ (4.02)، وبدرجة موافقة مرتفعة، مما يدل على أن تغير نظرة المجتمع للمرأة المطلقة يُعد من أبرز الآثار الاجتماعية الناتجة عن الطلاق .

- العبارة رقم (2) "يضعف الطلاق الاستقرار الأسري للأبناء" في المرتبة الثالثة، بنسبة موافقة بلغت (61%)، ومتوسط حسابي بلغ (3.83)، وبدرجة موافقة مرتفعة، مما يشير إلى تأثير الطلاق في مستوى الاستقرار الأسري والاجتماعي للأبناء .

- العبارة رقم (7) "يعاني الأبناء من الوصمة الاجتماعية بعد طلاق الوالدين" في المرتبة الأخيرة، بنسبة موافقة بلغت (24%)، ومتوسط حسابي بلغ (2.88)، وبدرجة موافقة متوسطة، مما يشير إلى أن هذا الأثر، على الرغم من وجوده، يُعد أقل بروزاً مقارنة بالآثار الاجتماعية الأخرى الناتجة عن الطلاق.

إجابة التساؤل الثالث (ج): ما الآثار النفسية الناتجة عن الطلاق في الأسر منخفضة الدخل؟
 جدول (11) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، لاستجابات مجتمع الدراسة حيال عبارات
 المحور السابع: الآثار النفسية للطلاق

الترتيب	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة						العبارات	
				غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة			
7	34%	1.270	3.06	13	20	33	16	18	ك	يزيد الطلاق من الشعور بالقلق والتوتر.	1
				13	20	33	16	18	%		
6	39%	1.340	3.06	15	22	24	20	19	ك	الطلاق يولد الشعور بالضغط النفسي المستمر.	2
				15	22	24	20	19	%		
5	41%	1.254	3.06	18	10	31	30	11	ك	الطلاق يضعف الثقة بالنفس.	3
				18	10	31	30	11	%		
4	39%	0.821	3.35	0	13	48	30	9	ك	الطلاق يؤدي إلى الخوف من المستقبل.	4
				0	13	48	30	9	%		
3	55%	0.903	3.56	3	6	36	42	13	ك	الطلاق يؤدي إلى الشعور بالوحدة والانعزال.	5
				3	6	36	42	13	%		
1	73%	1.161	3.81	7	8	12	43	30	ك	الطلاق يؤثر على شعور الأبناء بالأمن والاستقرار.	6
				7	8	12	43	30	%		
2	63%	1.274	3.79	8	8	21	23	40	ك	يترك الطلاق آثارًا نفسية طويلة المدى على المرأة والأبناء.	7
				8	8	21	23	40	%		
	49.1%*	0.397	3.384	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحور							

من النتائج الموضحة في الجدول (11) يتضح أن أفراد الدراسة موافقات بدرجة متوسطة على الآثار النفسية للطلاق، حيث بلغ متوسط نسبة الموافقة 49.1%، والمتوسط الحسابي العام للمحور 3.384، وهو متوسط يقع

في الفئة المتوسطة (2,61 – 3,40) من فئات المقياس الخماسي، بانحراف معياري 0,397، يشير إلى تقارب وتجانس في إجابات أفراد الدراسة حول هذه الآثار.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه، يتضح أن هناك تبايناً في استجابة أفراد الدراسة حول عبارات المحور، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على الاتجاهات ما بين 3,06 و 3,81، وهي متوسطات تقع في الفئتين المتوسطة والمرتفعة من فئات المقياس الخماسي، حيث تم ترتيبها تنازلياً حسب استجابة أفراد الدراسة عليها، وهي:

- العبارة رقم (6) "الطلاق يؤثر على شعور الأبناء بالأمن والاستقرار" بالمرتبة الأولى من بين الآثار النفسية بنسبة موافقة (73%)، وبمتوسط حسابي 3,81 (موافقة مرتفعة)، مما يدل على أن تأثير الطلاق على شعور الأبناء بالأمن والاستقرار يُعد من أبرز الآثار النفسية للطلاق من وجهة نظر أفراد الدراسة.

- العبارة رقم (7) "يتك الطلاق آثاراً نفسية طويلة المدى على المرأة والأبناء" في المرتبة الثانية، بنسبة موافقة بلغت (63%)، ومتوسط حسابي بلغ (3,79)، وبدرجة موافقة مرتفعة، مما يشير إلى استمرار الآثار النفسية للطلاق على المرأة والأبناء على المدى الطويل.

- العبارات رقم (1) "يزيد الطلاق من الشعور بالقلق والتوتر"، ورقم (2): "يولد الطلاق الشعور بالضغط النفسي المستمر"، ورقم (3): "يضعف الطلاق الثقة بالنفس" في المرتبة الأخيرة مناصفة من حيث المتوسط الحسابي، بمتوسط بلغ (3,06) لكل منها، وبدرجة موافقة متوسطة. وبلغت نسب الموافقة عليها (34%) و(39%) و(41%) على التوالي، مما يشير إلى وجود هذه الآثار النفسية، إلا أنها جاءت أقل بروزاً مقارنة بالآثار الأخرى من وجهة نظر أفراد الدراسة.

إجابة التساؤل الرابع: ما الآليات المقترحة لتعزيز دور المنظمات غير الربحية ودور الاختصاصي الاجتماعي لدعم الأسر منخفضة الدخل لمواجهة آثار الطلاق؟

جدول (12)

التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة حول الآليات المقترحة لتعزيز دور المنظمات غير الربحية لدعم الأسر منخفضة الدخل في مواجهة آثار الطلاق

م	العبارات	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
		ك	موافق بشدة	موافق	مُجايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
1	تسهم الجمعية في تخفيف الأعباء المادية للأسرة بعد الطلاق.	ك	43	13	11	19	14	3.52	1.534	56%	2
		%	43	13	11	19	14				
2	تساعد خدمات الجمعية في تحسين الاستقرار الأسري من خلال تقديم الاستشارات.	ك	25	34	17	16	8	3.52	1.251	59%	1
		%	25	34	17	16	8				

تابع جدول (12) التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات مجتمع الدراسة حول الآليات المقترحة لتعزيز دور المنظمات غير الربحية لدعم الأسر منخفضة الدخل في مواجهة آثار الطلاق

3	ك %	8 8	28 28	47 47	7 7	10 10	3.17	1.025	36%	4	تسهل البرامج الاجتماعية في تحسين مستوى التكيف بعد الطلاق.
4	ك %	11 11	27 27	37 37	18 18	7 7	3.17	1.074	38%	3	توفر الجمعية دعماً نفسياً وإرشادياً فعالاً للمطلقة أو الأبناء.
5	ك %	8 8	14 14	32 32	24 24	22 22	2.62	1.204	22%	9	تساهم الجمعية في تمكين الأسرة من الوصول إلى جهات داعمة.
6	ك %	5 5	20 20	20 20	39 39	16 16	2.59	1.129	25%	10	يتناسب الدعم المقدم مع الاحتياجات الفعلية للأسرة بعد الطلاق.
7	ك %	11 11	18 18	24 24	34 34	13 13	2.8	1.206	29%	5	للأخصائية الاجتماعية دور مهم في تقديم الدعم الذي تحتاجه الأسرة.
8	ك %	8 8	21 21	29 29	23 23	19 19	2.76	1.215	29%	7	تسهل الخدمات المقدمة من الجمعيات الخيرية في دعم الأبناء.
9	ك %	15 15	15 15	21 21	29 29	20 20	2.76	1.342	30%	6	توجد بعض أوجه القصور في الخدمات المقدمة من الجمعيات.
10	ك %	1 2	1 6	2 3	21 21	28 28	2.63	1.361	28%	8	تحتاج البرامج إلى مزيد من التخصص والتطوير لخدمة الأسرة بعد الطلاق.
							2.954	0.366	35.2%*		المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحور

من النتائج الموضحة في الجدول (12) يتضح أن أفراد الدراسة موافقات بدرجة متوسطة على دور المنظمات (الجمعيات الخيرية) في دعم الأسر منخفضة الدخل بعد الطلاق، حيث بلغ متوسط نسبة الموافقة 35.2%، والمتوسط الحسابي العام للمحور 2.954، وهو متوسط يقع في الفئة المتوسطة (2,61 – 3,40) من فئات المقياس الخماسي، بانحراف معياري 0.366، يشير إلى تقارب وتجانس في إجابات أفراد الدراسة حول هذا الدور.

ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه، يتضح أن هناك تبايناً في استجابة أفراد الدراسة حول عبارات المحور، حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على الاتجاهات ما بين 2.59 و 3.52، وهي متوسطات تقع في الفئتين المتوسطة والمرتفعة من فئات المقياس الخماسي، حيث تم ترتيبها تنازلياً حسب استجابة أفراد الدراسة عليها، وهي:

- جاءت العبارتين العبارة رقم (2) "تساعد خدمات الجمعية في تحسين الاستقرار الأسري من خلال تقديم الاستشارات" والعبارة رقم (1) "تسهم الجمعية في تخفيف الأعباء المادية للأسرة بعد الطلاق" بالمرتبة الأولى (منافسة) من حيث المتوسط الحسابي (3.52)، بنسبة موافقة (59% و 56% على التوالي)، وبدرجة استجابة مرتفعة مما يدل على أن أفراد الدراسة يرون أن للجمعيات دوراً إيجابياً في التخفيف المالي والاستقرار الأسري.
- العبارة رقم (4) "توفر الجمعية دعماً نفسياً وإرشادياً فعالاً للمطلقة أو الأبناء" بالمرتبة الثالثة بنسبة موافقة (38%) وبدرجة موافقة متوسطة وتشير هذه النتيجة إلى أن الدعم النفسي والإرشادي المقدم للمطلقة والأبناء ما يزال بحاجة إلى مزيد من التعزيز والتطوير.

- العبارة رقم (6) "يتناسب الدعم المقدم مع الاحتياجات الفعلية للأسرة بعد الطلاق" في المرتبة الأخيرة، بنسبة موافقة بلغت (25%). وتشير هذه النتيجة إلى أن الدعم المقدم لا يتناسب بالقدر الكافي مع الاحتياجات الفعلية للأسر بعد الطلاق، مما يستدعي تطوير آليات مهنية لتقدير احتياجات كل أسرة، وتنويع الخدمات المقدمة لها، ومتابعة مدى استفادتها من تلك الخدمات مما يشير إلى وجود قصور في مساهمة الجمعيات في تمكين الأسرة من الوصول إلى الجهات الداعمة من وجهة نظر أفراد الدراسة.

جدول (13) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، لاستجابات مجتمع الدراسة حيال عبارات المحور التاسع: الآليات المقترحة لتعزيز دور الأخصائي الاجتماعي لدعم الأسر منخفضة الدخل في مواجهة آثار الطلاق

م	العبارات	درجة الموافقة						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب
		ك	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
1	ضرورة تقديم برامج إرشاد أسري ونفسي.	ك	18	35	16	14	17	3.23	1.362	53%	3
		%	18	35	16	14	17				
2	أهمية توفير دعم مادي منتظم.	ك	46	12	17	11	14	3.65	1.493	58%	1
		%	46	12	17	11	14				
3	ضرورة تقديم برامج تدريب مهني.	ك	20	36	23	15	6	3.49	1.15	56%	2
		%	20	36	23	15	6				
4	أهمية تقديم استشارات قانونية.	ك	6	33	38	13	10	3.12	1.047	39%	4
		%	6	33	38	13	10				
5	ضرورة متابعة الأبناء نفسيًا.	ك	16	15	36	27	6	3.08	1.143	31%	5
		%	16	15	36	27	6				
6	أهمية التوعية بمهارات التكيف النفسي والاجتماعي بعد الطلاق.	ك	7	19	25	27	22	2.62	1.221	26%	10
		%	7	19	25	27	22				
7	ضرورة التكامل مع الجهات الحكومية لخدمة الأسر بعد الطلاق.	ك	6	22	32	21	19	2.75	1.175	28%	9
		%	6	22	32	21	19				
8	أهمية حصول الأسر منخفضة الدخل على البرامج الوقائية قبل الطلاق.	ك	8	22	41	20	9	3	1.054	30%	6
		%	8	22	41	20	9				
9	ضرورة تكثيف الزيارات الميدانية لرصد احتياجات الأسر بعد الطلاق.	ك	11	24	24	25	16	2.89	1.254	35%	8
		%	11	24	24	25	16				
10	أهمية تطوير برامج سكنية مناسبة.	ك	24	12	21	22	21	2.96	1.47	36%	7
		%	24	12	21	22	21				
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمحور											
								3.079	0.394	39.2%*	

من النتائج الموضحة في الجدول (13) يتضح أن أفراد الدراسة موافقات بدرجة متوسطة على الآليات المقترحة لتعزيز دور الأخصائي الاجتماعي في دعم الأسر منخفضة الدخل لمواجهة آثار الطلاق؛ حيث بلغ متوسط نسبة

الموافقة (39.2%)، وبلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (3.079)، وهو متوسط يقع في الفئة المتوسطة (2.61-3.40) من فئات المقياس الخماسي. ومن خلال النتائج الموضحة أعلاه، يتضح وجود تباين في استجابات أفراد الدراسة تجاه عبارات المحور؛ حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لموافقتهم بين (2.62) و(3.65)، وهي متوسطات تقع في الفئتين المتوسطة والمرتفعة من فئات المقياس الخماسي. حيث تم ترتيبها تنازلياً حسب استجابة أفراد الدراسة عليها، وهي:

- العبارة رقم (2) "أهمية توفير دعم مادي منتظم" في المرتبة الأولى من بين الآليات المقترحة، بنسبة موافقة بلغت (58%)، ومتوسط حسابي بلغ (3.65)، وبدرجة موافقة مرتفعة. وتدل هذه النتيجة على أن أفراد الدراسة يرون أن توفير الدعم المادي المنتظم يُعد من أهم الآليات اللازمة لتعزيز دور الأخصائي الاجتماعي والمنظمات غير الربحية في مساندة الأسر منخفضة الدخل بعد الطلاق.

- العبارة رقم (3) "ضرورة تقديم برامج تدريب مهني" في المرتبة الثانية، بنسبة موافقة بلغت (56%)، ومتوسط حسابي بلغ (3.49)، وبدرجة موافقة مرتفعة. وتشير هذه النتيجة إلى أهمية البرامج التدريبية المهنية في تمكين أفراد الأسرة اقتصادياً، وتنمية قدراتهم، ومساعدتهم على إيجاد مصادر دخل تسهم في تحسين أوضاعهم المعيشية بعد الطلاق.

- العبارة رقم (1) "ضرورة تقديم برامج إرشاد أسري ونفسي" في المرتبة الثالثة، بنسبة موافقة بلغت (53%)، ومتوسط حسابي بلغ (3.23)، وبدرجة موافقة متوسطة. وتشير هذه النتيجة إلى أهمية تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في تقديم برامج الإرشاد الأسري والنفسي التي تساعد المطلقة والأبناء على مواجهة الضغوط والتكيف مع التغيرات المرتبطة على الطلاق.

- العبارة رقم (6) "أهمية التوعية بمهارات التكيف النفسي والاجتماعي بعد الطلاق" في المرتبة الأخيرة، بنسبة موافقة بلغت (26%)، ومتوسط حسابي بلغ (2.62)، وبدرجة موافقة متوسطة. وتشير هذه النتيجة إلى أن التوعية بمهارات التكيف النفسي والاجتماعي، على الرغم من أهميتها، جاءت أقل أولوية مقارنة بالآليات الأخرى من وجهة نظر أفراد الدراسة، وقد يرجع ذلك إلى تركيز الأسر منخفضة الدخل على الاحتياجات المادية والمهنية الأكثر إلحاحاً بعد الطلاق.

مناقشة نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة أن أفراد العينة (المطلقات من الأسر منخفضة الدخل) يوافقن بدرجة مرتفعة على واقع الطلاق لدى الأسر منخفضة الدخل، بنسبة موافقة بلغت (58.4%)، ومتوسط حسابي بلغ (3.553)، حيث جاءت العبارة "تعد السنوات الأولى من الزواج أكثر عرضة للطلاق" في المرتبة الأولى بنسبة (71%). وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة الشهراني (2021) من أن السنوات الأولى للزواج تُعد من أكثر المراحل عرضة للطلاق المبكر في المجتمع السعودي. كما أفادت النتائج بأن العبارة "تسهم الضغوط المعيشية في زيادة احتمالية الطلاق" حصلت على نسبة موافقة بلغت (67%)، وهذا يختلف مع نتيجة الشهراني التي أفادت بأن العوامل الاجتماعية جاءت في المرتبة الأولى، تلتها العوامل النفسية ثم الذاتية، في حين جاءت العوامل الاقتصادية في المرتبة الأخيرة ضمن أسباب الطلاق لدى الأسر حديثة الزواج. وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة "تفتقر الأسر منخفضة الدخل إلى التوعية الكافية قبل الزواج"

بنسبة موافقة بلغت (44%)، مما يشير إلى أن الوعي المجتمعي بأهمية التأهيل المسبق لا يزال بحاجة إلى التعزيز، وإن كانت المبحوثات يعتبرنه أقل بروزاً مقارنة بعوامل أخرى أكثر إلحاحاً. وفيما يتعلق بالعوامل المؤدية إلى الطلاق، جاءت العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية بدرجات موافقة متوسطة، وتراوح نسب الموافقة عليها بين (42.5%) و(45.6%)، لكن ترتيب العوامل الأكثر تأثيراً اختلف بين المحاور. في العوامل الاقتصادية، جاءت العبارة "تسهم الأعباء المالية في زيادة الخلافات الزوجية" في المرتبة الأولى، تلتها العبارة "يؤدي ضعف دخل الأسرة إلى صعوبة تلبية الاحتياجات الأساسية"، بمتوسط حسابي متساوٍ بلغ (3.40). وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة فايز والرشيدي (2024)، التي كشفت عن تعدد أسباب الطلاق، ومنها المشكلات المالية والسلوك الاستهلاكي. كما تتفق مع دراسة أحمد (2018)، التي بينت أن العوامل الاقتصادية من أهم أسباب الطلاق؛ لأن الخلل الاقتصادي الذي يعترى الحياة الزوجية قد يكون سبباً في وقوعه، نتيجة غلبة الحياة المادية وتغير المفاهيم وتحول العلاقة بين الزوجين إلى علاقة يغلب عليها الجانب المادي.

وجاءت نتائج دراسة البريكان (2021) متفقة مع نتائج الدراسة الحالية؛ إذ أظهرت أن من أهم العوامل الاقتصادية الاهتمام بالكماليات والمظاهر الاستهلاكية في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة. كما تتفق مع دراسة السلمي (2022)، التي بينت أن من العوامل الاقتصادية المؤدية إلى الطلاق ضعف الراتب مقارنة بالمصروفات المعيشية. أما العبارة "يؤدي انخفاض دخل الأسرة إلى الشعور بعدم الأمان الأسري" فقد جاءت في المرتبة الأخيرة، مما قد يُفسر بأن المبحوثات يرين أن عدم الأمان ليس عاملاً مباشراً بقدر ما هو نتيجة مترتبة على ضعف الدخل، وليس سبباً مستقلاً للطلاق.

أما العوامل الاجتماعية، فقد جاءت في مقدمتها العبارة "يسهم اختلاف الشخصيات في تصاعد المشكلات الزوجية" بنسبة موافقة بلغت (56%) ومتوسط حسابي (3.58)، ثم العبارة "عدم وضوح الأدوار بين الزوجين يؤدي إلى الخلافات الزوجية" بنسبة (56%) ومتوسط حسابي (3.54). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الصويان (2020)، التي توصلت إلى أن المشكلات الزوجية، وسوء العشرة، وإهمال أحد الزوجين لحقوق الآخر، والبرود العاطفي، وتدخلات الأهل من العوامل المؤدية إلى الطلاق. كما جاءت العبارة "يؤدي ضعف الحوار بين الزوجين إلى زيادة النزاعات" في المرتبة الثالثة بنسبة (58%)، وهو ما قد يحدث في عدد من الأسر نتيجة ضعف التواصل بين الزوجين. وتتفق هذه النتائج بصورة عامة مع دراسة الحديدي (2025)، التي بينت أن تدخل الأهل من أسباب الطلاق، ودراسة فايز والرشيدي (2024)، التي أكدت أن الإهمال والجهل بمتطلبات الحياة الزوجية من العوامل الاجتماعية المؤدية إلى الطلاق، وكذلك دراسة الشهراني (2021)، التي بينت أن العوامل الاجتماعية والنفسية من أكثر العوامل تأثيراً في حالات الطلاق. وفي المرتبة الأخيرة جاءت العبارة "ضعف الدعم الاجتماعي يساعد على استمرار المشكلات الزوجية" بنسبة (29%)، وقد يعود ذلك إلى أن المبحوثات لا ينظرن إليه بوصفه سبباً مباشراً للطلاق بقدر ما يمثل عاملاً مؤثراً في استمرار المشكلات الأسرية.

وفي العوامل النفسية، تصدرت العبارة "حدة الانفعال الزائد تسهم في تصاعد الخلافات" المرتبة الأولى بنسبة (58%) ومتوسط حسابي (3.60)، تلتها العبارة "العناد ورفض التنازل بين الزوجين يؤديان إلى تعميق النزاعات" بنسبة (48%) ومتوسط حسابي (3.44)، ثم العبارة "كثرة الضغوط النفسية تؤثر سلبًا في العلاقة بين الزوجين" بنسبة (49%) ومتوسط حسابي (3.41). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الحديدي (2025)، التي أكدت أن ضعف التوافق بين الزوجين ووسائل التواصل الاجتماعي من أبرز العوامل المؤدية إلى الطلاق. وجاءت العبارة "ضعف إدارة الضغوط والتعامل معها يؤدي إلى تفكك العلاقة الزوجية" في المرتبة الأخيرة بنسبة (26%). وتتقاطع هذه النتيجة جزئيًا مع دراسة دعنا (2018) في مدينة الخليل، التي أفادت بأن المرأة تتحمل ضغوطًا عديدة بعد الطلاق، وتحتاج إلى تعلم أساليب الصمود النفسي ومواجهة الضغوط الحياتية من خلال إعادة تقييم الواقع والتخطيط لحل المشكلات. وقد يشير انخفاض ترتيب العبارة إلى أن المبحوثات قد لا يدركن أهمية تعلم مهارات إدارة الضغوط بوصفها عاملاً وقائيًا، أو أن هذه المهارات ليست متاحة في سياق الأسر منخفضة الدخل المشغلة بتوفير احتياجاتها اليومية.

وبالنسبة إلى الآثار الناتجة عن الطلاق، جاءت الآثار الاقتصادية والاجتماعية بدرجة مرتفعة، بنسبة (59.8%) و(55.4%) على التوالي، بينما جاءت الآثار النفسية بدرجة متوسطة بنسبة (49.1%). وتُظهر النتائج أن الأثر الاقتصادي الأبرز هو "زيادة الأعباء المالية على المرأة المطلقة بعد الطلاق" بنسبة (78%) ومتوسط حسابي (4.12)، وهو من أعلى المتوسطات في محاور الدراسة، مما يعكس واقعًا اقتصاديًا صعبًا تعيشه المطلقة من أسرة منخفضة الدخل بعد الطلاق، خاصة عندما تتحمل مسؤولية إعالة الأبناء في ظل دخل محدود. وجاءت العبارة "تقل قدرة الأم بعد الطلاق على تلبية احتياجات الأبناء" في المرتبة الأخيرة من الآثار الاقتصادية بنسبة (37%)، وقد يُعزى ذلك إلى استفادة بعض الأسر من برامج الدعم التي تقدمها المنظمات غير الربحية، مما يخفف جزئيًا من الأثر الاقتصادي المباشر في الأبناء ويسهم في استمرار توفير احتياجاتهم الأساسية رغم ظروف الطلاق.

أما الآثار الاجتماعية، فقد جاءت في مقدمتها العبارة "تزداد المسؤوليات الاجتماعية على المرأة بعد الطلاق" بمتوسط حسابي (4.12) ونسبة موافقة بلغت (68%)، تلتها العبارة "يغير الطلاق نظرة المجتمع للمرأة المطلقة" بنسبة (85%) ومتوسط حسابي (4.02). وتعكس هذه النتيجة استمرار تأثير المرأة المطلقة بنظرة المجتمع إليها، رغم الجهود المبذولة للتخفيف من هذه النظرة. وتختلف النتيجة جزئيًا مع دراسة البريكان (2021)، التي بينت انخفاض الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالطلاق مع ارتفاع الوعي بحقوق المرأة. بينما جاءت العبارة "يعاني الأبناء من الوصمة الاجتماعية بعد طلاق الوالدين" في المرتبة الأخيرة بنسبة (24%)، مما قد يشير إلى أن المبحوثات يرين أن الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالطلاق تظل الأم أكثر من الأبناء في السياق الثقافي المحلي.

أما الآثار النفسية، فقد جاءت العبارة "يؤثر الطلاق في شعور الأبناء بالأمن والاستقرار" في المرتبة الأولى بنسبة (73%)، وهذا يتفق مع الدراسات النفسية التي تؤكد أن فقدان الاستقرار الأسري يؤثر في الأمن النفسي للأبناء، خاصة في المراحل العمرية المبكرة. وتلتها العبارة "يتراكم الطلاق آثارًا نفسية طويلة المدى على

المرأة والأبناء" بنسبة (63%)، مما يعكس وعيًا لدى المبحوثات بأن تداعيات الطلاق ليست لحظية، بل قد تمتد لسنوات. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة سليمان (2025)، التي أثبتت أن أبناء المطلقات يواجهون ضغوطًا حياتية، واقترحت برنامجًا من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية للتخفيف منها. وجاءت العبارة "يزيد الطلاق من الشعور بالقلق والتوتر" في المرتبة الأخيرة بنسبة (34%)، بعد ترتيب العبارات المتساوية في المتوسط الحسابي وفق نسبة الموافقة. ويمكن تفسير ذلك بأن القلق والتوتر قد يكونان أقل بروزًا مقارنة بتأثير الطلاق في شعور الأبناء بالأمن والاستقرار، أو الشعور بالوحدة والانعزال، أو استمرار الآثار النفسية على المدى الطويل.

وفيما يتعلق بدور المنظمات غير الربحية، حصل المحور الثامن على درجة موافقة متوسطة بنسبة (35.2%)، مع وجود تباين بين العبارات. فقد جاءت العبارة "تساعد خدمات الجمعية في تحسين الاستقرار الأسري من خلال تقديم الاستشارات" في المرتبة الأولى، تلتها العبارة "تسهم الجمعية في تخفيف الأعباء المادية للأسرة بعد الطلاق"، بمتوسط حسابي بلغ (3.52) لكل منهما، مما يشير إلى أن الجمعيات تؤدي دورًا إيجابيًا، لكنه يحتاج إلى مزيد من التطوير. بينما جاءت العبارة "يتناسب الدعم المقدم مع الاحتياجات الفعلية للأسرة بعد الطلاق" في المرتبة الأخيرة، وسبقته العبارة "تسهم الجمعية في تمكين الأسرة من الوصول إلى جهات داعمة"، مما يشير إلى وجود قصور في تخصيص الدعم وفق الاحتياجات الفعلية للأسر وربطها بالجهات الداعمة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة فايز والرشيدي (2023)، التي دعت إلى تعزيز برامج التوعية والإرشاد الأسري للحد من أسباب الطلاق وآثاره وتعزيز دعم الأسرة.

أما الآليات المقترحة لتعزيز دور الأخصائي الاجتماعي في المحور التاسع، فقد حصلت على درجة موافقة متوسطة بنسبة (39.2%). وجاءت العبارة "أهمية توفير دعم مادي منتظم" في المرتبة الأولى بنسبة (58%) ومتوسط حسابي (3.65)، مما يؤكد أن الدعم المادي المنتظم يمثل المطلب الأول للمطلقات منخفضات الدخل، ويعكس حاجتهن الملحة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وجاءت العبارة "ضرورة تقديم برامج تدريب مهني" في المرتبة الثانية بنسبة (56%)، ثم العبارة "ضرورة تقديم برامج إرشاد أسري ونفسي" في المرتبة الثالثة بنسبة (53%). أما العبارة "أهمية تطوير برامج سكنية مناسبة" فقد جاءت في المرتبة السابعة بنسبة (36%)، وقد يعود ذلك إلى أن السكن ليس أولوية مقارنة بالحاجة إلى الدخل المنتظم لدى بعض المبحوثات. وجاءت العبارة "أهمية التوعية بمهارات التكيف النفسي والاجتماعي بعد الطلاق" في المرتبة الأخيرة بنسبة (26%)، مما يشير إلى أن المبحوثات يركزن على الاحتياجات المادية والمهنية المباشرة أكثر من الاحتياجات النفسية والمعرفية، وهو ما يتسق مع هرم ماسلو للاحتياجات، حيث تنصهر الاحتياجات الأساسية.

وفي المجمل، تعكس نتائج الدراسة أن المطلقات من الأسر منخفضة الدخل في عينة الدراسة بمدينة الرياض يواجهن واقعيًا متعدد الأبعاد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، مع وجود دور للمنظمات غير الربحية، لكنه يحتاج إلى مزيد من التطوير في آليات الدعم. وتتفق هذه النتائج مع المنطق النظري للعلاقة بين الفقر والطلاق، كما تتماشى مع الأدبيات الاجتماعية التي تؤكد أن انخفاض الدخل يضعف التماسك

الأسري ويزيد احتمالية التفكك. وتؤكد الدراسة أن العامل الاقتصادي يتقاطع مع العوامل الاجتماعية والنفسية بصورة وثيقة، ولا يمكن فصله عنها عند معالجة ظاهرة الطلاق. كما تقدم مؤشرات مهمة لصانعي السياسات والمنظمات غير الربحية حول ضرورة تبني برامج متكاملة تجمع بين الدعم المادي المنتظم، والتأهيل المهني، والبرامج السكنية، والإرشاد الأسري والنفسي، مع تطوير استراتيجيات للتوعية المجتمعية والحد من الوصمة الاجتماعية تجاه المطلقات.

توصيات الدراسة:

بناءً على نتائج الدراسة، توصي الباحثة بما يلي:

1. تعزيز برامج الدعم المادي المنتظم للأسر منخفضة الدخل، اللاتي تعولن النساء المطلقات، بما يساهم في تخفيف الأعباء الاقتصادية، وتحقيق قدر من الاستقرار المعيشي .
2. تطوير برامج التأهيل الاقتصادي والمهني للمطلقات، من خلال التدريب على المهارات المهنية ودعم مشاريع العمل الحر؛ لتمكينهن اقتصاديًا، وتقليل الاعتماد على المساعدات المؤقتة .
3. تعزيز دور الأخصائي الاجتماعي في التعامل مع حالات الطلاق داخل المنظمات غير الربحية، من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، والمتابعة المستمرة للأسر المتضررة .
4. إنشاء برامج متخصصة لدعم الأبناء المتأثرين بالطلاق نفسيًا واجتماعيًا وتعليميًا، بما يساهم في تعزيز شعورهم بالأمن والاستقرار، وتقليل الآثار السلبية طويلة المدى .
5. تطوير الخدمات المقدمة من المنظمات غير الربحية بحيث تستند إلى الاحتياجات الفعلية للأسر المطلقة، وعدم الاكتفاء على الدعم المادي فقط، بل تضمن خدمات الإرشاد النفسي والاجتماعي والتأهيل المهني .
6. التوسع في البرامج السكنية الموجهة للمطلقات من الأسر منخفضة الدخل، وتوفير حلول سكنية آمنة ومستقرة تساهم في تحسين جودة الحياة الأسرية .
7. تعزيز الشراكات بين المنظمات غير الربحية والجهات الحكومية والقطاع الخاص؛ لبناء برامج تكاملية أكثر استدامة في دعم الأسر المطلقة منخفضة الدخل .
8. الاهتمام ببرامج الصحة النفسية والإرشاد الأسري لتنمية مهارات التكيف وإدارة الضغوط لدى المطلقات وأبنائهن، من داخل المنظمات غير الربحية.

مقترحات الدراسة:

1. إجراء دراسة تقييمية لفاعلية برامج المنظمات غير الربحية ومدى ملاءمتها للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للأسر المتأثرة بالطلاق.
2. تصميم برنامج للإرشاد الأسري والتوعية قبل الزواج وقياس فاعليته في تنمية مهارات الحوار وإدارة الخلافات والتكيف مع الضغوط.
3. دراسة فاعلية برامج التمكين الاقتصادي والتدريب المهني في تحسين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمطلقات وأسرهن.
4. بناء نموذج مقترح للممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي في المنظمات غير الربحية لدعم الأسر منخفضة الدخل بعد الطلاق، واختبار فاعليته.

المراجع:

- ابن منظور، محمد بن مكرم. (1414هـ). لسان العرب (ط. 3). دار صادر.
- أبو النصر، مدحت محمد. (2017). إدارة منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- أحمد، عبد المهدي محمد. (2018). الآثار الاقتصادية للطلاق في مصر. مجلة البحوث الإدارية، 36(1)، 118-37 <https://doi.org/10.21608/jso.2018.233508>
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2019). دليل المنظمات غير الربحية والتنمية المستدامة. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- البحري، فاطمة بنت سالم. (2018). المعوقات التي تواجه الجمعيات الخيرية في تحقيق التمكين الاقتصادي للأسر المعسرة: دراسة مطبقة على الجمعيات الخيرية في مسقط، [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان.
- البريكان، لولوه بنت بريكان بن علي. (2021). عوامل التغير الاجتماعي المؤثرة في زيادة معدلات الطلاق في المجتمع السعودي: دراسة سوسيولوجية لآراء عينة من الأكاديميين في مجال تخصص الدراسات الاجتماعية. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، 7(18)، 458-482. <https://doi.org/10.55074/hesj.v7i18.347>
- بني حمد، عدوان محمد حسن، وبني سلامة، مريم ناصر حمد. (2024). الطلاق في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة والمحامين الشرعيين في محافظة إربد. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، ع (36)، 619-643. <https://doi.org/10.55074/hesj.vi36.957>
- الخطيب، جمال محمد. (2013). الصحة النفسية والتوافق النفسي. دار الفكر.
- الخطيب، جمال محمد. (2018). المشكلات الأسرية المعاصرة. دار الفكر.
- الزحيلي، وهبة مصطفى. (2011). الفقه الإسلامي وأدلته (ط. 4). دار الفكر.
- زهران، ياسر محمد، وهياجنة، وائل سليم، وأبو جلبان، عمر محمد. (2015). أسباب الطلاق في الأردن وانعكاساتها التربوية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، 3(11)، 365-393. <https://doi.org/10.12816/0027445>
- الساعاتي، سامية. (2015). علم الاجتماع الأسري. دار النهضة العربية.
- السلمي، سلمان عون. (2022). بعض العوامل المؤدية للطلاق ودور الأخصائي الأسري في الحد منها: دراسة تطبيقية على عينة عشوائية من الأخصائيين الاجتماعيين بلجنة إصلاح ذات البين بمحافظة الكامل. المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، 3(28)، 348-396. <https://doi.org/10.52133/ijrsp.v3.28.12>

سليمان، رحاب مسعد محمد. (2025). الضغوط الحياتية التي تواجه أبناء المطلقات وبرنامج مقترح من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية للتخفيف منها. *المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية*، 30(3)، 160-183. <https://doi.org/10.21608/aial.2025.378022.1797>

الشمري، يوسف شرعان، والحري، نوال حجي حمود. (2021). الطلاق في المملكة العربية السعودية: تطور معدلاته وخصائصه وتباينه الجغرافي. *مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية*، 18(31)، 311-355.

الشهراني، هادي بن فهد. (2022). العوامل المؤدية إلى الطلاق المبكر في المجتمع السعودي: دراسة وصفية مطبقة على المطلقات السعوديات حديثات الزواج في مدينة الرياض. *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية*، ع (23)، 401-432. <https://doi.org/10.55074/hesj.v0i23.491>

الصويان، نورة بنت إبراهيم. (2021). واقع ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي. *المستودع الأسري*. <http://repository.hess.sa/xmlui/handle/123456789/486>

عبد المعطي، حسن محمد. (2016). *الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الأسرة والطفولة*. المكتب الجامعي الحديث.

عبد الكريم علي مصطفى، والمبروك محمد بوحويش، وباهية عطية الصالحين. (2024). أسباب الطلاق وتداعياته: دراسة وصفية تحليلية لواقع حالات الطلاق بمدينة البيضاء بليبيا. *مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، 2(4)، 700-731.

عثمان، أحمد. (2020). *المشكلات الاجتماعية المعاصرة*. دار المعرفة الجامعية.

العلوي، عائشة بنت راشد بن سعود، والغراية، فاكرو محمد. (2021). أسباب الطلاق وتأثيراته في الأسرة العُمانية: دراسة نوعية. *مجلة الآداب*، 1(138)، 445-472. <https://doi.org/10.31973/aj.v1i138.1243>

المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. (2022). *دليل القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية*. الرياض، المملكة العربية السعودية.

المعمرية، وفاء. (2025). تأثير العوامل الديموغرافية على أسباب الطلاق وآثاره في المجتمع العماني: دراسة تطبيقية على عينة من المطلقات في سلطنة عُمان. *مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية*، 17(1)، 118-138. <https://doi.org/10.54940/ss88251563>

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. (2023). *دليل برامج الحماية الاجتماعية والدعم في المملكة العربية السعودية*. وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

American Psychological Association. (2020). *Publication manual of the American Psychological Association (7th ed.)*. American Psychological Association.

Amato, P. R. (2010). Research on divorce: Continuing trends and new developments. *Journal of Marriage and Family*, 72(3), 650-666.

Bertalanffy, L. V. (1968). *General system theory: Foundations, development, and applications*. George Braziller.

Blau, P. M. (1964). *Exchange and power in social life*. Wiley.

- Conger, R. D., Elder, G. H., Lorenz, F. O., Conger, K. J., Simons, R. L., Whitbeck, L. B., Huck, S., & Melby, J. N. (1990). Linking economic hardship to marital quality and instability. *Journal of Marriage and the Family*, 52(3), 643–656.
- Giddens, A. (2013). *Sociology* (7th ed.). Polity Press.
- Homans, G. C. (1958). Social behavior as exchange. *American Journal of Sociology*, 63(6), 597–606.
- Masarik, A. S., & Conger, R. D. (2017). Stress and child development: A review of the Family Stress Model. *Current Opinion in Psychology*, 13, 85–90. <https://doi.org/10.1016/j.copsyc.2016.05.008>
- Merton, R. K. (1968). *Social theory and social structure*. Free Press.
- Parsons, T. (1951). *The social system*. Free Press.
- Payne, M. (2020). *Modern social work theory* (5th ed.). Oxford University Press.
- Salamon, L. M. (2012). *The state of nonprofit America* (2nd ed.). Brookings Institution Press.
- Todaro, M. P., & Smith, S. C. (2015). *Economic development* (12th ed.). Pearson.
- World Bank. (2020). *Poverty and shared prosperity 2020: Reversals of fortune*. World Bank.
- Zastrow, C., & Kirst-Ashman, K. K. (2022). *Understanding human behavior and the social environment* (11th ed.). Cengage Learning.